الأمم المتحدة

A/59/PV.67

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٦٧**
الاثنين، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد دوث (أستراليا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٩٤ من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

تقرير الأمين العام (A/59/176)

رسالة من قطر (A/59/592)

مشروع قرار (A/59/L.29)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستتكرس الجمعية العامة صباح هذا اليوم، وفقا لقرار الجمعية ١٦٤/٥٧ المتخذ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، جلسة عامة واحدة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة في إطار البند ٩٤ من جدول الأعمال، ''التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة''.

وفي إطار ذلك البند، معروض على الجمعية الوثائق التالية: تقرير الأمين العام الذي عمم في الوثيقة A/59/176، ورسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، من ممثل قطر يحيل بها نص إعلان الدوحة لمؤتمر الدوحة العالمي للأسرة وهي واردة في الوثيقة A/59/592، فضلا عن مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/59/L.29.

وسأدلي الآن برسالة رئيس الجمعية العامة بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة.

''أود أن أرحب بكم جميعا صباح هذا اليوم في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة التي تعقد للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة.

''وفي الأعوام الـ ١٠ منذ الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة، أولي اهتمام كبير لسياسات الأسرة في العديد من البلدان. وتبقى مسألة سياسات الأسرة بشكل راسخ مسؤولية الحكومات الوطنية والسلطات المحلية. وفي الواقع، فإن الجمعية العامة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-63443 (A)
0563443

قررت أيضا أنه ينبغي تركيز الأنشطة الرئيسية للاحتفال بالسنة الدولية للأسرة على المستويات المحلي والوطني والإقليمي.

”وما زالت الحكومات تعترف بالأسرة بوصفها الوسيلة الأساسية لكي يعيش الأشخاص معا ولكي يقدموا الرعاية والدعم المتبادلين. وفي الوقت نفسه، ما زالت أوضاع الأسرة تتغير وتتنوع، وما زالت أوجه التفاوت قائمة، خاصة من حيث الهياكل والوظائف وترتيبات المعيشة والظروف المعيشية. وبناء على ذلك، وجد العديد من البلدان أن من الضروري أن تستعرض سياساتها في مسعى لمجاراة الظروف المتغيرة للأسرة والاحتياجات والتوقعات.

”ويسود وعي متزايد بأنه ينبغي إتباع نهج أكثر شمولا بغية تنسيق الإجراءات لصالح الأسرة. وينبغي مراعاة البعد الاجتماعي في جميع جوانب السياسة العامة والجهود المبذولة لضمان أن تستكمل السياسات القطاعية السياسات التي تتناول بشكل مباشر الأسرة واحتياجاتها المحددة. وبالتالي، فإن الأمر الهام بالنسبة للحكومات هو أن تطور سياسات أكثر إدماجا للأسرة – مع أخذ التعليم والتوظيف ومسائل الرعاية الصحية، على سبيل المثال، في الحسبان – سياسات تستكمل بصورة فعالة ومرئية السياسات القطاعية القائمة وتعمل على الوفاء باحتياجات الأفراد، بينما تعترف في الوقت ذاته بأنهم أعضاء في الأسرة. إن السياسة المتكاملة للأسرة يجب أن تتغلب أيضا على صعوبات تنسيق مختلف الإدارات والدوائر المعنية بالمجتمع.

”وعلاوة على ذلك، لئن كانت المسؤولية عن تطوير سياسات الأسرة والنظر في تأثير السياسات الأخرى على الأسر تبقى على عاتق الحكومات الوطنية، فإن من المرجح أن ترغب هذه الحكومات في العمل بشكل وثيق مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وجميع الأطراف الفاعلة الأخرى المعنية في تطوير وتنفيذ أطر سياسات الأسرة. وينبغي أن تشارك السلطات المحلية في صياغة سياسة الأسرة وتقييمها وفي تنفيذ التدابير السياسية وفي تكييفها مع المقتضيات الإقليمية والمحلية.

”وفي التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة، اتخذ العديد من الحكومات تدابير لها نتائج طويلة الأمد بالنسبة لسياسات الأسرة وبرامجها. وبالتالي، فان الأمر المناسب هو أن يجري استعراض لبعض الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني خلال الأعوام الـ ١٠ التي انقضت منذ إعلان السنة الدولية للأسرة في عام ١٩٩٤.

”وخلال الأعوام الـ ١٠ الماضية، أجرت بلدان عديدة، متشجعة بقرارات الجمعية العامة وتوصياتها، استعراضا لمؤسساتها وأنظمتها القانونية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأسر والأطفال والمراهقين والشباب والمسنين والمعوقين. كما سنت بلدان عديدة أو نظرت في سن قوانين جديدة تفيد الأسر بشكل مباشر. وتوضح القوانين ومشاريع القوانين أن هناك مصلحة خاصة في تعزيز العلاقة بين الوالدين والأطفال، ومعالجة الخلافات الزوجية والأسرية، ومساعدة الأشخاص على إقامة التوازن بين العمل والمسؤوليات الأسرية، وحماية الأمهات وتعزيز التدابير ذات الصلة بصحة أفراد الأسرة ورفاههم.

”وأنشأت الحكومات المركزية والمحلية على حد سواء سياسات أو برامج أو خدمات تستهدف الأسر بوصفها مستفيدة، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وأحد الأهداف الرئيسية كان تخصيص مستحقات مالية وافية للأسر، وخاصة للأسر التي تعاني من ضيق اليد، بغية مساعدتها وزيادة استعدادها لتحمّل النفقات المرتبطة برعاية أفراد الأسرة.

”ونظم العديد من البلدان مؤتمرات وطنية للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة. ونظمت بلدان أخرى حلقات دراسية وحلقات نقاش، في كثير من الأحيان بالمشاركة مع المنظمات غير الحكومية. وأرحب على نحو خاص بإعلان الدوحة المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الذي أكد من جديد على الالتزامات الدولية نحو الأسرة، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة وإعلاناتها، وناشد جميع الحكومات والمنظمات الدولية وأعضاء المجتمع المدني اتخاذ تدابير فعالة لدعم الأسرة في أوقات السلام وفي أوقات الحرب.

”لقد أوفت الحكومات في كل مكان بالتزامها بالاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة. وبينما تبقى سياسات الأسرة بشكل ثابت مسؤولية الحكومات الوطنية، فإن الأمم المتحدة توفر الاهتمام الدولي الأساسي والاعتراف والمساعدة والدعم للحكومات الوطنية. وأحد الأهداف الرئيسية للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة هو تنشيط الوعي العام بمسائل الأسرة وتجديد الدعم لسياسات الأسرة وبرامجها. وبوجودنا هنا اليوم، فإننا نضمن الاهتمام الدولي بمسألة تحظى بأهمية حيوية لجميع شعوب العالم.“

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): إن الاهتمام برفاه الأسر يعود إلى الأيام الأولى للأمم المتحدة. وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن الأسرة تشكل ”الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع... ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة“ (القرار ٢١٧ ألف (د - ٣)، المادة ١٦، الفقرة ٣). وعملنا الذي استمر طويلا من أجل الأطفال، ومن أجل النهوض بالنساء، ومن أجل الصحة، ومن أجل محو الأمية، ومن أجل الإدماج الاجتماعي، يبرز التزاما دائما وعلى نطاق المنظومة نحو الأسر.

لقد قصد بالسنة الدولية للأسرة أن تكثف هذا التركيز وأن تعزز وعيا أكبر بإسهام الأسر في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في جميع المجتمعات في جميع أرجاء العالم. والواقع أن أكبر إنجاز شامل للسنة كان زيادة الاهتمام بمنظور للأسرة لم يحظ أبدا بالاهتمام المتناسب مع أهميتها. واليوم، يمكننا أن نلاحظ مع الارتياح أن البعد الأسري يبرز بصورة متزايدة في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية ، فضلا عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة.

وهذه الذكرى السنوية تشكل فرصة للتأكيد من جديد على أهمية الطابع المحوري للأسرة. ولكن ينبغي أيضا أن تحثنا على فعل المزيد بغية التصدي للتحديات التي تواجهها الأسر. والأسر تتخذ أشكالا مختلفة عديدة. وتتفاوت حالة الأسر من بلد إلى بلد، وفي إطار البلدان. ولكنها تجابه جميعا ضغوطا خطيرة جدا. فعلى سبيل المثال، يتسبب وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز في أعداد متزايدة من الأيتام ويلقي بأعباء جديدة على القائمين برعايتهم مثل الجدود. كما يمكن للهجرة، التي في وسعها أن توجد الفرص، أن تزيد الضعف وأن تبقي الأسر مفصولة

لفترات طويلة. وقد ثبت في العديد من البلدان، أن الجهود الرامية إلى التوفيق بين العمل والأسرة أمر صعب جدا.

وما زالت هياكل الأسرة تتغير. وبينما كان الأشخاص في وقت ما يعيشون في أسر ممتدة، فإنهم اليوم يعيشون بشكل متزايد في أسر نواتية. وإن المعدلات المنخفضة للخصوبة، وارتفاع معدلات العمر المتوقع، وتأخير الزواج، وارتفاع أعداد الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم تساهم مجتمعة في صغر حجم الأسر. وما زالت الأدوار الجنسانية التقليدية تتطور بينما تعمل المزيد من النساء خارج المترل ويسهم المزيد من الرجال في العمل داخل المترل. وهذه الاتجاهات والظواهر متصلة، وفي بعض الحالات، يعزز بعضها بعضا. كما أن التكامل العالمي يشجع عليها.

وبالرغم من التوترات والشدائد، ما فتئت الأسر تثبت مرونتها، في كثير من الأحيان بطرق متميزة. وهي تبذل أقصى ما في وسعها لكي تتماسك ولكي تواصل العمل بوصفها مصدرا للقوة والإلهام لأعضائها. ولكنها بحاجة إلى المساعدة. ويجب على الحكومات أن تفعل المزيد لمساعدة الأسر على التكيف والازدهار، حتى تتمكن، بدورها، من الاضطلاع بأدوارها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

إن هدفنا الرئيسي هو تكامل اهتمامات الأسرة مع الجهود الأوسع المبذولة في سبيل التنمية والقضاء على الفقر. ويجب ألا ننسى أن الأسرة تشكل شريكا جوهريا في المساعي الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والعديد من الأهداف الأخرى التي حددها المجتمع الدولي خلال العقد الماضي.

إن هياكل الأسرة القوية والمتمتعة بالصحة أمر أساسي للرفاه البشري أيضا. وكثيرا ما تكون الأسر خط الدعم الأول لنا. ولا بد من أن تعترف السياسات والبرامج بتلك الإسهامات. وستستمر الأمم المتحدة، بدورها، في استرعاء الاهتمام إلى مسائل الأسرة وفي دعم جهود الحكومات والمجتمع المدني لمعالجتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل قطر ليعرض مشروع القرار A/59/L.29.

السيد السليطي (قطر): يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون ''الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة'' الذي يقدم في إطار البند ٩٤ من جدول أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة والوارد في الوثيقة A/59/L.29، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ومن المرجو اعتماد هذا القرار من قبل الجمعية العامة في الجلسة الخاصة التي تنعقد اليوم للاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة.

تحظى أهمية المسائل المتصلة بالأسرة والإقرار بأن دور الأسرة في المجتمع دور أساسي وحيوي بالقبول العالمي بغض النظر عن الخلفيات والمصالح الثقافية والسياسية والوطنية. وإن صكوك الأمم المتحدة الرئيسية بشأن السياسة الاجتماعية وحقوق الإنسان، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان الخاص بالتقدم الاجتماعي والتنمية، قد أكدت جميعها على الدور الهام للأسرة في المجتمع وعلى ضرورة توفير الحماية والمساعدة للأسرة على أوسع نطاق ممكن.

وقد عبَّر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن ذلك بصورة بليغة مقتضبة حين نص على أن

> ''الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة''.

وقد أدركت الجمعية العامة أن الأسرة، بوصفها الوحدة الأساسية في الحياة الاجتماعية، هي عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة على جميع المستويات في المجتمع،

وأن مساهمة الأسرة في التنمية عنصر أساسي في تحقيق التنمية المستدامة. كما أقرت الجمعية العامة بأن الأسرة تعكس بصورة تامة، على مستوى القاعدة الاجتماعية، مواطن القوة والضعف في بيئة الرفاه الاجتماعي والإنمائي. وكذلك فإن الأسرة تتيح، بهذه الصفة، نهجا شاملا وتركيبا فريدا حيال المسائل الاجتماعية.

وإن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في الميدان الاجتماعي التي انعقدت في التسعينيات لاحظت جميعها أن الأسرة، بوصفها الوحدة الأساسية في المجتمع، ينبغي تعزيزها كما ينبغي أن تحظى بالحماية والدعم بصورة شاملة. ومن الجدير بالذكر أن الأحكام المعنية بالأسرة في نتائج هذه المؤتمرات وعمليات متابعتها توفر إرشادا بشأن سبل تعزيز عناصر السياسات والبرامج التي تتمحور حول الأسرة بوصفها جزءا من نهج شامل حيال التنمية.

قامت الجمعية العامة في قرارها ١١٣/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وقرارها ١٦٧/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بتشجيع اللجان الإقليمية ودعوة الدول الأعضاء لتنظيم أنشطة للاستعداد للذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها، ولبذل جهود بهدف تحقيق أهداف الذكرى العاشرة. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، أعربت الجمعية العامة عن ترحيبها بقرار الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني باستضافة مؤتمرات ومناسبات في معرض الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة. ودعت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها والمجتمع المدني إلى دعم المناسبات الإقليمية في عام ٢٠٠٤. وتم تنظيم مناسبات في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٤، لليوم الدولي للأسرة وكذلك طوال العام. ويبدو لنا اليوم، وحتى قبل انتهاء العام، أن استجابة المجتمع الدولي كانت قوية وأنها ستؤدي إلى إجراءات مثمرة لحماية الأسرة ودعمها.

لدى صياغة نص مشروع القرار هذا، أخذ مقدمه الرئيسي في الاعتبار أن الغرض الرئيسي منه يتمثل في الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة كما يبين عنوانه، والتنويه بالاستجابة الطيبة من قبل المجتمع المدني للدعوة التي وجهتها الجمعية العامة في العام الماضي للاحتفال بالذكرى العاشرة. وانطلاقا من ذلك، صمم المقدمون على صياغة قرار يتسم بالاقتضاب والإيجاز ويقتصر على تلك العناصر التي تتمشى مع أهداف القرار والتي تلائم قرارا سيتم اعتماده في جلسة احتفالية خاصة للجمعية العامة.

وبعد صدور الوثيقة A/59/L.29 وبغية التكفل بالشواغل التي أعربت عنها وفود أخرى بشأن أجزاء من النص، أجرى مقدمو مشروع القرار التنقيحات التالية:

يستعاض عن الكلمتين الأخيرتين في الفقرة الرابعة من الديباجة بالعبارة التالية: ''ذات الصلة بالسنة الدولية للأسرة''. في منتصف الفقرة الخامسة من الديباجة، يستعاض عن عبارة ''دعما للأسرة'' بعبارة ''في هذا الصدد''.

في المنطوق، يستعاض عن الفقرات ٣ و ٤ و ٥ بالفقرات التالية:

الفقرة ٣ - ''تنوه بالمساهمات الهامة التي ساهمت بها الحكومات على الصعد الدولية والوطنية والإقليمية والمحلية للاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة''.

الفقرة ٤ - ''ترحب بقيام بنن باستضافة المؤتمر الإقليمي للأسرة في أفريقيا وتحيط علما مع التقدير بخطة العمل للأسرة في أفريقيا''.

الفقرة ٥ - ''ترحب بقيام دولة قطر باستضافة مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة وتحيط علما مع التقدير بإعلان الدوحة''.

يستعاض عن الفقرة ٨ من المنطوق بالفقرة التالية:

الفقرة ٨ – ”توصي جميع الأطراف ذات الصلة، بما فيها الحكومات والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحث والمؤسسات الأكاديمية، بالمساهمة في وضع استراتيجيات وبرامج تهدف إلى تعزيز أسباب معيشة الأسر“.

يستعاض عن الفقرة ١٠ من المنطوق بالفقرة التالية:

الفقرة ١٠ – ”تقرر الاحتفال بذكرى السنة الدولية للأسرة بصورة دورية كل عشر سنوات“.

وتزيل هذه التنقيحات الصيغ الخلافية بحيث تكون النتيجة نصا متوازنا يرى المقدمون أن من الممكن اعتماده بتوافق الآراء.

منذ صدور الوثيقة A/59/L.29 انضمت الدول الأعضاء التالية أسماؤها إلى مقدمي مشروع القرار: أذربيجان وبيلاروس ومولدوفا والولايات المتحدة الأمريكية.

ونود أن نشكر المشاركين في تقديم مشروع القرار، ونحث أعضاء هذه الهيئة على اعتماد القرار بتوافق الآراء في جلسة اليوم الاحتفالية.

اسمحوا لي الآن أن أتكلم باسم دولة قطر.

يشرفني أن أوافي الجمعية العامة بتقرير عن الأنشطة الواسعة النطاق التي اضطلعت بها دولة قطر لإبراز الذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها.

وتحت الرعاية الكريمة لسمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم سمو الأمير ورئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، انعقد مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة في الفترة من ٢٩-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وقد رحبت الجمعية العامة بقرار استضافة المؤتمر في قرارها ١٥/٥٨ المؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

وقد قام المؤتمر بتحليل وإعادة تأكيد المادة ١٦، الفقرة ٣، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية في المجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة. وقد شاركت في المؤتمر طائفة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة الذين يمثلون ثقافات ونظما سياسية وأديانا متنوعة. وقد جمع بين أصحاب المصلحة هؤلاء المفهوم القائل بأن قيام المجتمعات والدول والمناطق والعالم بحماية ”الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع“ لن يشجع التنمية المستدامة فحسب، بل سينهض أيضا بالتفاهم بين الثقافات الذي يعتبر الأساس الضروري لعالم مستقر وآمن وعادل. وقد جمع بين أصحاب المصلحة هؤلاء المفهوم القائل بأن المجتمعات والدول والمناطق والعالم، من خلال قيامها بحماية ”الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع“، لن تشجع التنمية المستدامة فحسب، بل ستنهض أيضا بالتفاهم بين الثقافات الذي يعتبر الأساس الضروري لعالم مستقر ولآمن وعادل.

وكما لاحظ الأمين العام في تقريره عن هذه الذكرى الوارد في الوثيقة A/59/176، فإن لدى الأسرة

> ”إمكانية كبيرة للمساهمة في التنمية الوطنية وتحقيق الأهداف الرئيسية لكل مجتمع وللأمم المتحدة، بما فيها استئصال الفقر وإقامة مجتمعات عادلة ومستقرة وآمنة. وللأسف، فإن هذه الإمكانية لم يتم استغلالها بوجه عام“.

وقد استهدف مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة البدء بمعالجة هذه الفجوة. وقد أكد المؤتمر من جديد القواعد الدولية الأساسية المتصلة بالأسرة – ووضع اقتراحات للعمل – سترسي أساسا راسخا للأبحاث والنقاش وتطوير السياسات المتصلة بالحياة الأسرية أثناء العقد المقبل.

وقد ضمت العملية التحضيرية لمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة عقد اجتماعات حكومية في كوتونو، بنن؛ وباكو، أذربيجان؛ وريغا، لاتفيا. وقد أثرت العملية أيضا سلسلة من جولات الحوار الإقليمية في المكسيك العاصمة، المكسيك؛ وستوكهلم، السويد؛ وجنيف، سويسرا؛ وكوالالمبور، ماليزيا.

وبالإضافة إلى ذلك، نظمت مجموعات من المجتمعات المحلية سلسلة من الاجتماعات للمجتمعات المدنية في أكثر من ١٣٤ مدينة حول العالم. وقد قُدمت إلى الأمانة العامة الإعلانات والمقالات والبيانات الشخصية التي تم الإدلاء بها في هذه الاجتماعات والنتائج التي خلصت إليها والإجراءات المقترحة التي تم وضعها فيها، كما تم إعداد تقريرين هامين. ويضم التقرير الأول النتائج التي توصل إليها أكثر من ٢٠٠ اجتماع من اجتماعات المجتمعات المدنية. وأما التقرير الثاني، المعنون ''الأسرة في الألفية الثالثة'' فإنه يلقي نظرة أولية على أكثر من ٠٠٠ ٢ صفحة من الأبحاث العلمية والاستنتاجات الأكاديمية التي تم جمعها أثناء الإجراءات التحضيرية.

وقد قامت سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم صاحب السمو أمير دولة قطر، ورئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، بالإدلاء بالبيان الافتتاحي في الجلسة العامة للمؤتمر، حيث نوهت بالدور الهام للذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة في تركيز اهتمام العالم على الأسرة. وشددت على ضرورة تدعيم الأسرة عند بداية الألفية الجديدة. وأعلنت سموها أيضا عن إنشاء المعهد الدولي لدراسات الأسرة. وقد اشتملت الجلسة العامة للمؤتمر على ملاحظات أدلى بها السفير ابراهيم غامبري، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

وبعد ذلك تناولت جلسات المؤتمر المخصصة مسائل رئيسية من قبيل الأسرة في الألفية الثالثة، والأسس القانونية والدينية للأسرة في الألفية الثالثة، والأسرة والتعليم، والأسرة والحوار الاجتماعي. وأثناء أعمال المؤتمر، تم التفاوض بشأن إعلان الدوحة من جانب لجنة تفاوض حكومية دولية تتألف من ممثلين لحكومات من أنحاء العالم. وقد تم التوصل إلى صيغة متوازنة متأنية لإعلان الدوحة بعد أن تم أخذ آراء أعضاء اللجنة بالاعتبار بصورة مستفيضة.

ويؤكد إعلان الدوحة من جديد الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي تجاه الأسرة والواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ووثائق الأمم المتحدة الأخرى. وتستعرض الفقرة الاستهلالية أهداف ومقاصد الذكرى العاشرة وتشير إلى العملية التحضيرية لمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة. وتؤكد فقرات المنطوق من جديد الالتزامات الدولية بالأسرة وتدعو إلى اتخاذ إجراءات ملائمة لتنفيذ تلك الالتزامات.

وقد شجع مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة طائفة واسعة من الشركاء على النظر في الكيفية المثلى لتوفير ''حماية المجتمع والدولة'' للأسرة التي تؤكدها الفقرة ٣ من المادة ١٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد حفز المؤتمر ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني على اتخاذ إجراءات لتحقيق التعهد الوارد في الإعلان العالمي.

وتتشرف دولة قطر باستضافتها لمؤتمر الدوحة الدولي. كما أن دولة قطر ستتخذ خطوات إيجابية ليس فقط لتحقيق أهداف هذا الاحتفال بالذكرى العاشرة بل كذلك لتنفيذ الوعود التي قطعها العالم للأسرة والواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في جملة وثائق أخرى.

وتحث الدعوة الأولى للعمل الواردة في إعلان الدوحة على وضع ''برامج لتنشيط وتشجيع الحوار فيما بين

البلدان والأديان والثقافات والحضارات بشأن مسائل تتصل بحياة الإنسان''. وستتخذ دولة قطر خطوات ملموسة لتحقيق أهداف هذه الدعوة الأولى للعمل. وفي الجلسة الختامية للمؤتمر، أكدت سمو الشيخة موزة من جديد التزام دولة قطر بإنشاء المعهد الدولي لدراسات الأسرة، الذي تم الإعلان عنه في الجلسة العامة الافتتاحية. وسيتم تكريس هذا المعهد الدولي للبحوث المتصلة بإعلان الدوحة، ودعمه وتنفيذه.

تتيح الذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة لحظة أمل في أن يتمكن العالم، بحماية الأسرة وتعزيزها، من إقامة المجتمعات العادلة والمستقرة والآمنة التي يحتاجها بصورة ماسة. وإن الأسرة، كما ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هي حقا الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع. وقد وفر مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة الدعم الضروري للأسرة كيما تزدهر ويزدهر معها العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل هولندا الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد فان دين بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المرشحة بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية آيسلندا وليختنشتاين والنرويج.

نحتفل اليوم بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة. وتتيح لنا هذه المناسبة الفرصة للتأكيد من جديد على إقرارنا بأهمية دور الأسرة في المجتمع. وتؤيد بلدان الاتحاد الأوروبي تنفيذ نتائج قمة كوبنهاغن والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، سعيا إلى القضاء على الفقر والنهوض بالتنمية الاجتماعية. ونحن ما زلنا على اقتناع بأن الأهداف التي كرسها هذان المحفلان الدوليان توفر إطارا لحماية الأسرة كعنصر أساسي في وضع نماذج أكثر قوة واتساقا للتنمية في كل بقاع العالم.

وفي مناسبة إحياء الذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة، يعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه بتلك المثل، ويكرر دعمه للسياسات المتسقة، التي يتم تنفيذها على الصعيدين المحلي والدولي، لتحسين أوضاع الأسرة في العالم بأسره، واحتضان المشاركة الاجتماعية للجميع كوسيلة للقضاء على الفقر والتمييز.

وقد اتفقنا جميعا في كوبنهاغن على انتشار الاعتراف بأن الأسرة تشكل الوحدة الأساسية في المجتمع، وأنها تمثل عنصرا قويا للانسجام والتكامل الاجتماعي. وتوجد في الثقافات المختلفة، وفي الأنظمة السياسية والاجتماعية، أشكال أسرية متنوعة. ومع أن الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، فقد تغير مع مرور الزمن مفهوم الأسرة وتكوينها، مما يدل على أنها كيان حي يتميز بالحيوية.

ففي داخل الاتحاد الأوروبي مثلا، ازداد بقدر كبير عدد الوحدات الأسرية المؤلفة من فرد واحد، ومن المرتقب أنه بحلول عام ٢٠٢٥، سيفوق هذا الشكل من الوحدة الأسرية ٦٠ مليونا، وسيمثل ما يقرب من ثلث الكيانات الأسرية.

إن لكل فرد بالغ الحق في تكوين أسرة. وليس من حق الدولة أن تفرض قيودا في هذا المجال على أساس العرق أو القومية أو الديانة أو المنحى الجنسي أو أي وضع آخر. وبينما نستذكر أن الزواج ينبغي أن يعقد فقط بالرضا الحر والكامل للزوجين العازمين، فإن الاتحاد الأوروبي يعرب عن قلقه إزاء الانعكاسات السلبية التي قد تنتج عن الزواج

المبكر، خاصة فيما يتعلق بالحمل في سن مبكرة ووفيات الأمهات.

وفي هذا السياق، يكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على تأييده القوي لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والتزامه به، فيما يتعلق برعاية وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية. إن تحسين قدرة النساء والشباب والفتيات على اختيار وقت الإنجاب وعدد الأطفال هو الأساس لتكوين أسر قوية ورعاية صحة الأطفال وأسرهم.

ونحتاج إلى ضمان تمتع كل أفراد الأسرة، بما في ذلك الأطفال، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي أن يسجل الأهمية المستمرة للتوصية العامة ٢١ للجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فيما يتعلق بالمساواة في الزواج وفي العلاقات الأسرية. وأحد الحقوق الأساسية لأفراد الأسرة هو الوصول اليسير إلى الخدمات الصحية والاجتماعية، والحصول على المعلومات الدقيقة والشاملة. وهذا مهم بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالعناية بأحد أفراد الأسرة الذي لا يملك القدرة على الاكتفاء الذاتي. وقد تتسم العناية الصحية المركزة وخدمات الرعاية المترلية بأهمية حاسمة عندما يتعين على الأسرة أن تعتني بأفراد عائلة معوقين. ومما يتسم بأهمية مماثلة خدمات رعاية الأطفال والرعاية المترلية، وخدمات الاستشارة والوساطة في حالات الانفصال أو الطلاق. إن الأسرة المستقرة ترتكز على مبادئ الإنصاف والعدالة والرضا الفردي لكل عضو فيها. لذلك يجب أن يكون لكل شريك، سواء كان رجلا أو امرأة، الحق في اختيار مهنته أو عمله بما يتناسب على أفضل وجه مع قدراته ومؤهلاته وطموحاته، كما هو منصوص عليه في المادة ١١ (أ) و (ج) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي ذلك السياق، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه القوي لجدول أعمال بيجين وبيجين + ٥ والتزامه به. وإننا نرحب بالاستعراض العشري لجدول الأعمال ذاك في عام ٢٠٠٥، بوصفه فرصة لتحديد ثغراته والتحديات التي تواجهه. وذلك الاستعراض ينبغي أن يسفر عن تجديد للطموحات وتعزيز لجهودنا المشتركة للمضي قدما بقضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وفيما يتعلق بالأطفال ينبغي أن تكون مصالحهم الأفضل أحد الاعتبارات الأولية بالنسبة لنا. وإن دور الأسر في إعمال حقوق الطفل أساسي ولا يمكن التقليل من شأنه. وذلك مهم وملح بشكل خاص بالنسبة للأسر التي يعصف بها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). لقد تَيَتَّم حتى الآن ١٤ مليون طفل في جميع أنحاء العالم من جراء وباء الإيدز – وهذا العدد من المتوقع أن يتجاوز ٢٥ مليونا بحلول عام ٢٠١٠. وإن المزيد من المراهقات والجدّات يصبحن ربات للأسر المعيشية ويحتجن إلى المزيد من الدعم.

إن الأسر بحاجة إلى توفير بيئة آمنة للأطفال، بما في ذلك توفير الرعاية والحماية لهم. وإن اتفاقية حقوق الطفل توفر الإطار القانوني الدولي لتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها. لذلك فإننا نحث جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية أن تفعل ذلك.

إن العنف داخل الأسرة يحدث في كل بلد بلا استثناء. وذلك الشكل من أشكال العنف لا يجوز، تحت أي ظرف من الظروف، أن نتعامل معه على أنه مسألة خاصة. وإن العنف المترلي، بما في ذلك الاغتصاب في إطار الزواج، يجب تجريمه. ويجب القضاء على إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم. وفي ذلك الصدد يرحب الاتحاد الأوروبي

بالتقرير المرحلي عن الدراسة التي أعدها الأمين العام عن العنف ضد الأطفال، والتي قام بتجميعها للجنة الثالثة الخبير المستقل، السيد بنيرو. ونتطلع إلى التقرير المتعلق بالدراسة المتعمقة حول العنف ضد المرأة.

إن الاتحاد الأوروبي يلتزم التزاما عميقا بالمسائل المتصلة بالأسرة. وقبل وقت بعيد يعود إلى آب/أغسطس ١٩٨٩، نشرت اللجنة الأوروبية أول بلاغ لها حول سياسات الأسرة. وأعقب ذلك أعمال هامة مثل التوجيه المتعلق بالإجازة الوالدية لعام ١٩٩٦. ومن بعض المجالات الرئيسية التي تناولتها تلك الوثائق: التوفيق بين الحياة الأسرية والمهنية وتحسين مستويات معيشة الأسر الضعيفة، مثل الأسر الكبيرة المنخفضة الدخل أو الأسر وحيدة الوالد، أو الأسر المعيشية التي ليست لها وظائف، أو الأسر المنكوبة بالعنف المترلي أو إدمان الكحول أو الإيذاء الجنسي. وفي ذلك الصدد ركّز الاتحاد الأوروبي على المخاطر والعوائق التي تحد من قدرة الناس على الوصول إلى المجتمع. على سبيل المثال، صارت النشأة في أسر ضعيفة يُنظر إليها بوصفها عنصرا رئيسيا في انتقال الفقر والاستبعاد الاجتماعي من جيل إلى آخر.

وأول مشروع تقرير مشترك عن الاندماج الاجتماعي، الذي اعتمد في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ في صورة رسالة من اللجنة موجهة إلى المجلس، والبرلمان الأوروبي، واللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية ولجنة المناطق حدد ثمانية تحديات رئيسية تتراوح بين الحفاظ على تضامن الأسرة وحماية حقوق الأطفال، ورسم طرائق جديدة لدعم الأسر من أجل القضاء على الفقر والاستبعاد الاجتماعي، وتعزيز المساواة في نفس الوقت بين الرجل والمرأة.

إن الأهمية التي يعلقها الاتحاد الأوروبي على دور الأسر تجلت في المؤتمر المعني بالأسر والتغيير والسياسات الاجتماعية في أوروبا، الذي نظمته الرئاسة الأيرلندية للاتحاد الأوروبي، والذي انعقد في أيار/مايو ٢٠٠٤. وقد ركّز المؤتمر على تبادل الأفكار بغية دعم الأسر بشكل فعال في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. وبناء على دعوة من الحكومة الألمانية، سوف يعقد مؤتمر للوزراء الأوروبيين المعنيين بشؤون الأسرة في برلين في كانون الأول/ديسمبر من أجل مناقشة تلك التحديات.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية).

ومن أجل تنفيذ السياسات التي تدعم الأسر، يشجع الاتحاد الأوروبي بقوة تكوين الشراكات التي تضم جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الصعد المحلي والإقليمي والوطني والدولي. وبتلك الروح التعاونية يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى المناقشات المستقبلية ذات الصلة التي ستجري في إطار الأمم المتحدة، والتي ينبغي أن تأخذ في الحسبان بشكل تام الالتزامات المتخذة في كوبنهاغن والقاهرة وبيجين ومدريد وغير ذلك من مؤتمرات القمة ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة. وبدلا من التركيز على الأيديولوجيات، ينبغي أن تركز هذه المناقشات على تنفيذ تلك الالتزامات وتأثيرها على الأسر بأكملها، وكذلك على أعضاء الأسر فرادى.

السيدة لتونجي لوريانو (بنن) (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي، في البداية، أن أتقدم بأحر التهانئ للرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونود أن نشكره أيضا بالنيابة عن حكومة بنن على الجهود التي يبذلها لضمان نجاح أعمال الدورة الحالية.

إن الوزراء الأفارقة المعنيين بالأسرة، الذين اجتمعوا في المؤتمر الإقليمي المعني بالأسرة في أفريقيا، المعقود في

كوتونو، بنن، في ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤، كلّفوا بلادي، جمهورية بنن، بمهمة عرض خطة العمل المعنية بالأسرة في أفريقيا كإسهام لأفريقيا في الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة. وبسعادة حقيقية مفعمة باعتزاز له ما يبرره فإنني أتكلم من على هذا المنبر اليوم، الاثنين الموافق ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، للمشاركة في الاحتفال التذكاري بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة.

إن أفريقيا تعبِّر عن سرورها بشكل خاص بكفاح الأمم المتحدة منذ عقود، من خلال مؤسساتها وبمشاركة من دولنا، من أجل تحسين الظروف تدريجيا في الميدان الاجتماعي.

ولهذا السبب أود بالنيابة عن حكومة بنن، وبالأصالة عن نفسي، أن أقر باحترام وبحماس بالعمل الشاق الذي اضطلعت به هيئات منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة.

لقد كان بالفعل شيء رائع أن تبادر الجمعية العامة، من خلال قرارها ٨٢/٤٤ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، بإعلان عام ١٩٩٤ السنة الدولية للأسرة. وقد اتخذت تلك المبادرة بغية زيادة وعي الحكومات وصانعي القرار والجمهور بالمسائل المتعلقة بالأسرة، واستهدفت تعزيز الأنشطة المضطلع بها دعما للأسر.

وللأسرة دور حيوي في التنمية المستدامة على صعيد الفرد والمجتمع والوطن. وطيلة أجيال شكلت الأسرة بالنسبة للناس، بخاصة في أفريقيا، حصنا للقوة ومرتكزا ومرجعية ومنشأ الهوية. وعند الأزمات – أي البطالة أو المرض أو الفقر أو الشيخوخة أو الضيق – تعول أغلبية الأفارقة على الأسرة بوصفها المصدر الرئيسي للدعم المادي والاجتماعي والعاطفي والضمان الاجتماعي.

لقد تغيرت تغيرا كبيرا البيئة الاجتماعية – الاقتصادية التي تجد فيها الأسر أنفسها اليوم، فهناك حاجة إلى إصلاحات للهياكل والتنظيم والعلاقات. وفي الحقيقة، بعد عقد من إضفاء الصبغة المؤسسية على السنة الدولية للأسرة، يجب أن ننوه بأن الأسرة مهددة بالتمزق أكثر من أي وقت مضى، وذلك بالنظر إلى مجموع الآثار السلبية الناتجة عن الفقر والصراعات المسلحة والحكم الرديء والبطالة ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ونقص آليات الضمان الاجتماعي وفقد شرائح من السكان، ضمن أمور أخرى.

وطبقا لتقرير صادر عن الأمم المتحدة، رغم إحراز بعض المنجزات مازال العديد من القضايا الحاسمة بلا حل، وتستمر متناقضات معينة في السياسات المعتمدة لرعاية مصالح الأسرة. والسنة الدولية للأسرة لم تفض إلى وضع خطة عمل شاملة وطويلة الأجل للأسر. لذلك كانت الذكرى السنوية العاشرة فرصة لإعطاء زخم جديد لمتابعة السنة الدولية للأسرة.

ولذلك كان من الملح التفكير في استراتيجيات فعالة وتحديدها من أجل إنقاذ الأسرة والحفاظ على دورها في التنشئة الاجتماعية والتهذيب والتحقيق. لذلك نعتقد أن مؤتمر قمة مابوتو، الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠٠٣، كان بالغ الأهمية. وكان انعقاده عشية الذكرى السنوية العاشرة قد وفر نقطة انطلاق جديدة في عملية وضع سياسة حقيقية ترمي إلى تعزيز القيم الأسرية.

وفي الحقيقة، بعد أن استشعر رؤساء الدول في الأفق خطرا على ما يعتبره المجتمع الأكثر قدسية، فمن خلال اتخاذهم للقرار EX/CL/Dec.65 (III) في الدورة العادية الثالثة

للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، قاموا بخطوة تاريخية من خلال تكليف مفوضية الاتحاد الأفريقي – بدعم من شركاء الأسرة الكبيرة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء الاجتماعيين الاستراتيجيين – بوضع مشروع خطة عمل للأسرة في أفريقيا، وهو ما سيكون إسهاما من أفريقيا في الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة.

وتراعي الخطة وجود واقعنا الثقافي وكذلك التطورات العالمية. فهي خطة واقعية وقابلة للتطبيق ولن يكون نصيبها الإهمال أو اللامبالاة؛ بل ستكون خطة عمل ملائمة ستكتسب الأسرة الأفريقية من تنفيذها بفعالية وكفاءة وجها جديدا وحيوية مجددة؛ وخطة عمل ستكون قانوننا الأساسي ودليلنا في إحياء الأسرة والمكانة السامية لكرامتها.

لقد درس خبراء من جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مشروع الخطة في ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ في مقر الاتحاد في أديس أبابا، وذلك خلال اجتماع كان لي شرف رئاسته. ومشاركتي النشطة في ذلك الاجتماع الذي عُقد لخبراء من ذوي الكفاءات العالية كانت شاهداً على الإحساس القوي بالمسؤولية لحكومة الرئيس ماثيو كيريكو، بالنظر إلى المهمة التي أسندها المجتمع الدولي والقارة الأفريقية، من خلال الاتحاد الأفريقي، إلى بلدي بنن.

وبعد التصديق على الخطة في كوتونو في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ خلال الدورة العادية الثانية لمفوضية الشؤون العمالية والاجتماعية في الاتحاد الأفريقي، اعتمد رؤساء الدول الخطة في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، الذي عُقد في أديس أبابا في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وتم أخيرا إطلاقها في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤ في كوتونو خلال المؤتمر الإقليمي المعني بالأسرة في أفريقيا، الذي ركز على استراتيجيات التنفيذ، وعلى متابعة وتقييم خطة العمل المتعلقة بالأسرة في أفريقيا.

إن هدف خطة العمل المتعلقة بالأسرة في أفريقيا تعزيز الأسرة، وضمان مراعاة احتياجات جميع الأسر، وتحسين رفاهتها وأحوالها المعيشية. كما ينبغي لخطة العمل ان ترشد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في وضع مشاريع السياسات والبرامج الوطنية الملائمة لتعزيز الأسرة، وفي متابعتها وتقييمها. بإيجاز، ستكون الخطة صكا ستنفذها كل دولة عضو، مع مراعاة الاحتياجات والحقائق الاجتماعية الخاصة بها.

وتسلط خطة العمل هذه الضوء على تسعة مجالات ذات أولوية: الحد من الفقر؛ والحق في الخدمات الاجتماعية؛ ومكافحة الأسباب الرئيسية للاعتلال والوفيات؛ والحقوق والواجبات والمسؤوليات؛ والحق في حماية الأسرة؛ وتعزيز العلاقات الأسرية؛ والنهوض بحماية البيئة؛ والسلم والأمن؛ والمتابعة والتقييم والرصد. وحُدد ١٦ هدفا كإطار للتنفيذ في تلك المجالات، وأُقرت ٤٧ استراتيجية لضمان تنفيذ خطة العمل ومتابعتها وتقييمها.

وفي اجتماع كوتونو في تموز/يوليه، تعهدت جميع الدول الأطراف في الاتحاد الأفريقي بترجمة خطة العمل إلى إجراءات فعلية ومناسبة وبجعلها قانونها الأساسي فيما يتعلق بإصلاح الأسرة، والاعتراف بها من الآن فصاعدا شريكا خاصا للدولة. كما تعهدت الأطراف بكفالة إيلاء مؤسسات التمويل الإنمائي اهتماما خاصا للوثيقة على أساس الأهداف الإنمائية للألفية؛ والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، والنُهُج الوطنية ذات الصلة والموصوفة في الأوراق الاستراتيجية لخفض مستوى الفقر.

ولا يسعني أن اختتم بياني دون الإعراب باسم حكومة بنن وشعبها وكل أفريقيا عن شكرنا القلبي للأمم

المتحدة، التي وافقت من خلال قرار الجمعية العامة ١٥/٥٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ على طلب بنن بتنظيم مؤتمر على المستوى القاري في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة. وهكذا مكّنت بلدي من القيام بدور رئيسي في الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وفي وضع استراتيجيات لتنفيذ خطة العمل ومتابعتها وتقييمها.

إن المهمة الرئيسية التي ما زال إنجازها متعينا علينا منذ اجتماع كوتونو هي وضع مشاريع لخطط عمل وطنية متعلقة بالأسرة وتنفيذها. ولذلك أود الآن أن أطلب الدعم من مختلف شركائنا لتمويل تنفيذ تلك الصكوك.

عاشت السنة الدولية للأسرة! وعاشت خطة العمل المتعلقة بالأسرة في أفريقيا! وعاش التعاون الدولي من أجل التنفيذ الفعال والكفؤ لخطة العمل المتعلقة بالأسرة في أفريقيا.

السيد عبد الغفور (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وهي: إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار.

إننا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا نود أن نشارك الآخرين في الإعراب عن تقديرنا للامين العام على جهوده للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، بما في ذلك تقريراه الواردان في الوثيقتين E/CN.5/2004/3 و A/59/176. كما نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين.

يشكل الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة فرصة للتأكيد من جديد على التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتعزيز إجراءاتها بغية إدماج سياسات فعالة للأسرة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وتشكل مناقشتنا اليوم إسهاما مهما في تعزيز المسائل المتصلة بالأسرة عن طريق توطيد التعاون بين الدول الأعضاء من خلال تبادل المعلومات والخبرات.

وفي ذلك الصدد، نود أن نبرز بعض جهودنا الإقليمية لتعزيز المسائل المتصلة بالأسرة في إطار التنمية الشاملة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وما فتئ احد المعالم المشتركة لشعوب منطقتنا هو الصلات الأسرية القوية التي تشكل جزءا من مجتمعاتنا، مع تقديم الأسر إسهامات مهمة في الأنشطة الاقتصادية والرعاية الاجتماعية. والرابطة تلتزم بالسعي جاهدة من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي المستدام لجميع أعضائها، وتدرك الإسهام المهم للأسر في التنمية الاقتصادية الشاملة.

وفي الأسبوع الماضي، خلال مؤتمر قمة الرابطة، الذي عقد في فينتيان، لاو، أكد قادة الرابطة من جديد على التزامهم بتعزيز السياسات والبرامج الفعالة للأسرة بوصفها جزءا من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للدول الأعضاء في الرابطة. واعتُمدت خطة عمل الرابطة للجماعة الاجتماعية – الثقافية، التي سيرتبط فيها أعضاء الجماعة معا في شراكات بوصفهم جماعة تهتم بالمجتمعات. كما أن الجماعة الاجتماعية – الثقافية للرابطة ستكثف أيضا التعاون في التصدي للمشاكل المتصلة بالأسرة والمرتبطة بالنمو السكاني والتعليم والبطالة والوقاية من الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة.

ويرمي برنامج عمل الرابطة بشأن الرعاية الاجتماعية والأسرة والسكان للأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٦ إلى مساعدة أعضاء الرابطة في تحقيق احد أهداف رؤية الرابطة لعام ٢٠٢٠، التي تهتم فيها الأسر، بوصفها الوحدات الأساسية للمجتمع، بأفرادها، وخاصة الأطفال والشباب والنساء

والمسنين، وتكون قادرة على التصدي للتحديات الجديدة الناشئة من التغيير الاجتماعي والاقتصادي السريع. ويحدد برنامج العمل أولويات للتعاون الإقليمي في الرعاية الاجتماعية والأسرة والسكان، آخذا في الحسبان التحديات الناشئة الناجمة عن التطورات الديمغرافية في المنطقة وآثار الهيكل المتغير للأسرة.

وتم التخطيط للاضطلاع بالعديد من الأنشطة مع وضع أهداف محددة نصب الأعين. ويحدد برنامج العمل أنشطة تهدف إلى تعزيز وتكثيف التعاون الإقليمي في النهوض بدور الأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة في إدارة المشاكل الاجتماعية والوفاء بالاحتياجات البشرية وزيادة فرص التنمية إلى أقصى حد. كما أن برنامج العمل يعزز قدرات الدول الأعضاء في الرابطة على توقع وإدارة النتائج الاجتماعية للتغير الديمغرافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي السريع. واستخدام النهج الإنمائية والقائمة على المشاركة أمر هام لمساعدة المهمشين والمحرومين كي يصبحوا مستقلين، ولتسهيل إدماجهم في المجتمع. كما انه لا بد من تعزيز قدرات وزارات الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية من اجل إدماج الشواغل الاجتماعية في جدول الأعمال الإنمائي الوطني.

وتمشيا مع تلك الاستراتيجيات، اضطلعت بالفعل الوكالات الحكومية في المنطقة بأنشطة هامة، مثل تعزيز القدرات على إجراء تقييمات للتأثير الاجتماعي، بما في ذلك تقييم أثر التنمية على مؤسسة الأسرة وبحث السياسة العامة بشأن الهيكل المتغير للأسرة.

وفضلا عن ذلك، فان الرابطة أيضا على وشك تطوير نهج مشتركة ومشاطرة الدروس المستفادة في حل المشاكل الأسرية والاجتماعية فضلا عن توثيق السياسات الفعالة وأفضل الممارسات بغية تعزيز دعم توفير الرعاية للأسرة، بما في ذلك وضع السياسات العامة لتعزيز القيم الأسرية التقليدية.

وننوه بالعمل الهام الذي ما فتئ ينجز في مجال إجراء البحوث بشأن المسائل ذات الصلة بالأسرة. وهذا العمل يوفر فرصة للمزيد من أعمال البحوث التي تجريها المنظمات والهيئات ذات الصلة. كما نلاحظ مع التقدير جهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة في دعم تعزيز الدول الأعضاء للأنشطة والبرامج الخاصة بالأسرة وفي تعزيز تطوير السياسات العامة.

والأمر الهام هو أن يتم تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والوكالات الإقليمية والدولية وجماعات المجتمع المدني بغية زيادة قدراتنا على إدارة التحديات المتصلة بالأسرة. ومن خلال ذلك التعاون، سيقترب المجتمع الدولي من إنشاء مجتمعات آمنة وعادلة وحرة ومتجانسة توفر الفرص ومستوى أعلى للمعيشة للجميع.

السيد شي بوهوا (الصين) (تكلم بالصينية): يؤيد الوفد الصيني البيان الذي أدلى به ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، ويود أن يعرب عن تقديره للامين العام على تقريره عن الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة (A/59/176).

منذ أعلنت الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والأربعين، عام ١٩٩٤ بوصفه السنة الدولية للأسرة، أصبح موضوع ”الأسرة: الموارد والمسؤوليات في عالم متغير“ مفهوما مواضيعيا في التنمية الاجتماعية وبندا هاما في جدول الأعمال الدولي. وذلك تطور يدعو إلى الارتياح.

ومسألة الأسرة مسألة قديمة ومعقدة. فهي لا تشمل فرادى الأسر فحسب، بل إن لها تأثيرا أيضا على التماسك والاستقرار الاجتماعيين، فضلا عن بُعد دولي. وبينما نحتفل

بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، أود أن أدلي بالملاحظات التالية.

أولا، يجب على الحكومات أن تدمج منظور الأسرة في سياساتها وبرامجها للتنمية الاجتماعية وان تحشد كل مواردها، بما فيها القوانين والنظم والتدابير المناسبة، بغية تعزيز بيئة مستقرة ومتجانسة ومهتمة، وبغية حماية مصالح الأسرة وكل فرد من أفرادها. ويجب الإقرار بأهمية العائلة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع بغية النهوض بتنمية متكاملة، منصفة، ومتوازنة للمجتمع.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات لزيادة الوعي العالمي بأهمية الأسرة. وفي حين أن المسائل المحددة المتعلقة بالعائلة قد تختلف من بلد إلى آخر، فإن السعي إلى السعادة والاستقرار والوئام هو أمنية وحق طبيعي تتشاطره كل العائلات في العالم. وبالتالي، يجب على المجتمع الدولي أن تكون لديه نظرة أوسع نطاقا عند وضع السياسات العامة واتخاذ الإجراءات على أساس المساواة، والتضامن، والاحترام المتبادل، بهدف خلق وتمكين بيئة دولية تسهل الجهود الوطنية لتحقيق استقرار الأسرة وحل مشاكلها.

إن الأمة الصينية تعتز بتاريخها الطويل وبتقاليدها الحسنة العديدة. فحتى في الأزمنة القديمة، دافع حكماء الصين عن فلسفة الوئام العائلي الذي يؤدي إلى الحكم السديد، وبالتالي، إلى سلام شامل. وقد جادلوا بأنه من أجل التوازن بين مصالح الدولة والعائلة، لا بد من احترام كبار السن ورعاية الصغار، وشددوا على الوئام العائلي والاستقرار. ومنذ تأسيس الصين الحديثة، سعت الحكومة إلى ضمان وئام واستقرار الأسرة من خلال الحماية القانونية، والسياسة الإرشادية، والانضباط الأخلاقي. والقول المأثور بأن النجاح يتبع الوئام العائلي أصبح شعارا لكل عائلة صينية تسعى إلى السعادة. وقد أشرفت وكالات الحكومة ذات الصلة على مجموعة من الأنشطة ذات المنحى العائلي، كجائزة أسرة الفضائل الخمس، والمهرجانات والمشاريع الفنية والثقافية العائلية الرامية إلى النهوض بالأسرة المتحضرة.

وإحياء للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، ينعقد اليوم مؤتمر قمة عالمي بشأن العائلة في مدينة سانيا في محافظة هينان الصينية، برعاية مشتركة بين اللجنة الوطنية الصينية للسكان وتنظيم الأسرة، والمنظمة العالمية للأسرة. وينعقد مؤتمر القمة هذا لإجراء استعراض وتقييم شاملين للتقدم المحرز منذ إعلان السنة الدولية للأسرة، وللنهوض بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من منظور عائلي. ونأمل أن يسفر المؤتمر عن نتائج إيجابية وأن يتكلل بالنجاح.

السيد مبهونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقد شرف جنوب أفريقيا أنها شاركت في تطوير خطة عمل بشأن الأسرة في أفريقيا، أثناء الاجتماع الذي عقد في كوتونو، بنن. وبالتالي، نؤيد خطة العمل بشأن الأسرة في أفريقيا كما قدمها الوزير لوريانو من بنن. ويسرنا إذا أن نشارك في الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة.

لقد استخدمت حكومة جنوب أفريقيا مناسبة الذكرى للنهوض بالأسرة وللإعلان عن تغيير السياسات والبرامج بشكل محدد من أجل دعم الأسرة. وكجزء من احتفالاتنا بالسنة الدولية للأسرة، أعلنت الحكومة من خلال وزير التنمية الاجتماعية، السيد زولا سكوييا، خطة عمل للسنة الدولية للأسرة وما بعدها، ترمي إلى تكامل الخدمات المقدمة إلى الأسر.

وتعترف البشرية كلها بالأسرة على أنها عنصر هام وأساسي للوجود الاجتماعي. وفي جنوب أفريقيا، نعتبر

الأسرة ليس مجرد وكيل قوي للتغيير المحتمل في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بل أيضا أداة هامة لرعاية وحماية وتنمية أعضائها. ولكن عوامل الفقر، والبطالة، ومرض الإيدز، والعنف العائلي، والجريمة، وتفكك الحياة العائلية، تشكل بعض الصعوبات التي تواجهها الأسر في جنوب أفريقيا. ويؤثر تفكك الحياة العائلية سلبيا بشكل خاص على الحياة الصحية لأفراد العائلة، ومن شأنه أن يؤدي إلى الانحلال الأخلاقي، مما يؤثر على نسيج المجتمع ذاته. وفضلا عن ذلك، من المعترف به على نطاق واسع أن العائلات في جنوب أفريقيا تأثرت بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أوجدها الاستعمار والفصل العنصري والزحف إلى المدينة.

ونتيجة لتلك الظواهر، يترك أفراد العائلة بيوتهم على نحو اعتيادي للبحث عن العمالة والفرص الاقتصادية في مكان آخر. وقد أدت هذه وغيرها من التغيرات الاجتماعية إلى تزايد أشكال عائلية غير تقليدية، كالوالد الوحيد أو الوالدة الوحيدة، والزواج بدون إنجاب، وأشكال العائلات المختلطة والمعاد تشكيلها، والتفكك العام للعائلة.

ودفعت هذه الأوضاع والتيارات، بالإضافة إلى الرغبة في تحسين مستوى الحياة للجميع، إلى اعتبار الأسرة، من منظور جنوب أفريقيا، كيانا هاما وحاسما في التنمية. وفي هذا الصدد تركز جنوب أفريقيا على سبيل الأولية، من بين أمور أخرى، على إعادة بناء العائلات والمجتمعات، والعلاقات الاجتماعية، وكذلك على استعادة أخلاقيات الرعاية والتنمية البشرية في جميع برامج الرعاية الاجتماعية.

وتقر سياسة جنوب أفريقيا للرعاية الاجتماعية بالحاجة إلى المحافظة على العائلة بوصفها وحدة ينشأ فيها الأطفال تنشئة صحية وتعزز إدماج المرأة وغيرها من الفئات الضعيفة في الاقتصاد. وإلى جانب الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، توفر الحكومة جملة من الخدمات الأخرى لأفراد الأسرة ولمجموعات الأسر والمجتمعات السكانية، وذلك وفقا لدستور البلد، وبهدف النهوض بالحياة الكريمة لكل أبناء الشعب.

وفي السنوات العشر الماضية، استفاد حوالي نصف مليون أسرة من برنامج التغذية الوطني في حالات الطوارئ، وهو جزء من نهج متكامل للتغلب على نقص الغذاء وانعدام الأمن الغذائي. واستفاد عدد كبير من النساء خلال العام المنصرم من مشاريع الإغاثة ضد الفقر. وركزت هذه المشاريع على بناء الاكتفاء الذاتي لدى المجتمعات وعلى التنمية المستدامة. وقد أقيم معظم مشاريع الإغاثة هذه في المناطق الريفية.

ويستمر الدعم كذلك للأسر التي يكون رب الأسرة فيها طفل، والأطفال الأيتام والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد ازداد بدرجة كبيرة عدد الأطفال الفقراء الذين يستفيدون من هبات دعم الأطفال، وذلك من خلال الشراكة مع المنظمات الدينية وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

ومن المهم أن يتم إحياء المبادئ التي استرشدت بها الأمم المتحدة عندما أعلنت السنة الدولية للأسرة. كما أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير لضمان إجراء عملية تقييم ملائمة للتقدم المحرز ولمعالجة العقبات التي اعترضت الطريق قبل وبعد السنة الدولية للأسرة، بغية ضمان النجاح والمتابعة الكافية.

وتلتزم جنوب أفريقيا بتقوية الأسرة والمحافظة عليها في المجتمع من أجل ضمان الحياة الكريمة للجميع، وخاصة للأطفال. ومن المهم أن نلاحظ أنه مع التقدم المحرز، فإن دمج الخطط لتحسين الخدمات الحالية ومعالجة الفجوات القائمة في مجال العائلة يبقى هدفا هاما.

وفي ذلك الصدد، تعكف جنوب أفريقيا حاليا على الانتهاء من وضع سياسة شاملة بشأن الأسر، وهدفها تسهيل وتوجيه إمداد الخدمات المتكاملة إلى الأسر على مستوى المحافظات والسلطات المحلية. وسيشرع في تنفيذ هذه السياسة في آذار/مارس ٢٠٠٥، أثناء المؤتمر الدولي المعني بالأسر الذي سيعقد في جنوب أفريقيا. وسيسعى المؤتمر إلى زيادة الوعي لدى الشركاء الوطنيين والدوليين بأهمية ومركزية العائلة كوحدة أساسية في المجتمع. كما أنه سيسعى إلى زيادة الوعي بمركزية الأسرة في جميع الاستراتيجيات الإنمائية. وسيعمل المؤتمر كذلك على تعميق الفهم لآثار مختلف الظروف السياسية، والبيئية، والثقافية الاجتماعية، والاقتصادية، التي تواجهها العائلات في جنوب أفريقيا.

السيد معيني ميبودي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعبر عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأن أشكر الأمين العام على تقريره.

إن إحياء الجمعية العامة للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة يتيح لنا فرصة ثمينة لتقييم التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الأهداف التي وضعت لهذه المناسبة الهامة. إن اجتماع اليوم يؤكد أيضا على أهمية مؤسسة الأسرة بالنسبة للمجتمع الدولي. ومن الواضح أن بلوغ هذه الأهداف يعتمد على تحقيق التزاماتنا الفردية والجماعية تجاه تعزيز وتوطيد هذه الركيزة الأساسية للمجتمعات. وإننا بالفعل نجتمع هنا اليوم لتجديد التزاماتنا بذلك.

إن القرارات المختلفة التي اتخذها الجمعية العامة حول موضوع الأسرة تتضمن توصيات وإجراءات سياسية متنوعة كي تنفذها الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرون ذوو الصلة. ولذلك فإننا نحتاج إلى أن نقيّم بعناية وحذر السياسات والإجراءات التي تتخذ وفقا لتوصيات الجمعية، ولا سيما في مجالات من قبيل تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على صياغة وتنفيذ ورصد السياسات المتعلقة بالأسرة؛ وتعزيز ودعم مؤسسة الأسرة في إنجاز مهامها المجتمعية والإنمائية؛ وتلبية احتياجات الأسر بشكل فعال في عصر العولمة؛ وتوطيد التعاون والتنسيق فيما يتعلق بتعزيز وإدماج منظور الأسرة في أعمال المنظمات الدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة. وإن إجراء تقييم واقعي للوضع الراهن يساعدنا على حسن فهم المدى الذي عززت في إطاره إجراءاتنا وممارساتنا بشكل متزايد الأهداف التي وضعتها الجمعية العامة.

وبدون شك فإن اهتمام الجمعية العامة المتواصل والملح بمسألة الأسرة، على الأقل منذ عام ١٩٨٩، قد زاد الوعي العالمي بمشاركة الأسرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المستدامة للمجتمعات. وقد أبرز أيضا العمل الذي قامت به الجمعية بشأن بند جدول الأعمال حول الأسرة التحديات العديدة التي تواجهها الأسر والبلدان والمجتمع الدولي، مثل إدماج السياسات المتعلقة بالأسرة في التخطيط الاستراتيجي لبلداننا، وحقوق أفراد الأسرة، والمواءمة بين مسؤوليات الأسرة والعمل والرفاه الاجتماعي والاقتصادي للأسرة.

ومنذ اتخاذ قرار الجمعية العامة المتعلق بالسنة الدولية للأسرة، يجري تنفيذ عدة مبادرات وأنشطة على كل من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، بغية الاعتراف على نحو أكبر بمؤسسة الأسرة، وبالتالي تعزيز وتقوية وضعها في العالم أجمع. وفي ذلك السياق، فإن المؤتمر الذي عقد في الدوحة الأسبوع الماضي كان مبادرة هامة ومفيدة. والواقع أن مثل هذه المبادرات والجهود لم تسلّم بشكل متزايد بالدور الهام الذي تقوم به الأسرة في الحفاظ على استقرار المجتمع البشري واستدامته فحسب، بل أكدت أيضا على الحاجة إلى تعزيز

وحماية تلك الوحدة الأساسية للمجتمع ومواجهة التحديات التي تعترض سبيل الأسر.

إن العديد من التوصيات الواردة في قرارات الأمم المتحدة المختلفة قد نفّذت في إيران منذ فترة طويلة، نتيجة للأسس الثقافية والقانونية المتينة التي حافظت دائما وبشكل تدريجي على وداعة الأسرة واستقرارها الاجتماعي والاقتصادي في جميع أنحاء البلد. وفي ذلك الصدد، فإن حكومة جمهورية إيران الإسلامية، باتباعها تعاليم الإسلام وقيمه الثقافية والوفاء بتعهداتها الدولية، تلتزم التزاما تاما بمواصلة بذل جهودها لتأمين الحماية اللازمة لمؤسسة الأسرة وأفرادها.

وبعض التدابير الملموسة التي اتخذتها السلطات المختصة وأصحاب المصلحة في إيران تتضمن إدماج منظور الأسرة في الخطط الخمسية الإنمائية الوطنية، وبالتالي تخصيص الموارد اللازمة في الميزانية لحماية الأسر وتعزيزها؛ وتوفير المنح والقروض بشروط تفضيلية للأسر المحتاجة إليها، ولا سيما الأسر التي تعيلها امرأة؛ وتوفير الخدمات الصحية العامة للأسر المنخفضة الدخل، ولا سيما في المناطق الريفية؛ وإنشاء مراكز استشارية على المستويين المحلي والوطني لتوفير المشورة للمحتاجين إليها. وتلك الخدمات الاستشارية تقدم أساسا عند الطلب ويتم توفيرها بخصوص العديد من المسائل المتصلة بالأسرة، مثل الصحة والتعليم والعمل وتنظيم الأسرة. وتلك الخدمات تقدمها في العادة مجانا الحكومات أو المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية.

وتشمل التدابير الأخرى توفير الضمان الاجتماعي والحماية اللازمين للنساء والفتيات، بوصفهن أكثر المجموعات ضعفا في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، يتم توفير الحماية للأيتام والأرامل، وكذلك للأمهات، ولا سيما خلال فترة الحمل. ويتم توفير الاستثمار المكثف في القطاعات التعليمية والصحية، مع الاهتمام خصوصا بالنساء والفتيات، ولا سيما في المناطق الريفية. ويتم تعزيز دور المنظمات غير الحكومية التي تعمل لصالح الأسرة، كما يتم تعزيز مشاركة المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث في تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج تتعلق بالأسرة، تهدف إلى تعزيز سلامة ورفاه الأسر والمحافظة عليهما.

إن الحكومة تقوم بصياغة وتعديل وتحديث القواعد والقوانين والأوامر التنفيذية ذات الصلة التي يُقصد منها توفير مزيد من الحماية لحقوق الأطفال والنساء فيما يتعلق بالعنف وسوء المعاملة، وضمان تلك الحقوق. وقد أقامت المنظمات العامة الترتيبات والآليات التي توفر المرافق والخدمات المتنوعة لحماية الأسرة وسلامتها. كما تم إنشاء لجان وأفرقة عاملة مختلفة في عدة فروع حكومية بغية التصدي لبعض المشاكل المحددة التي قد تواجهها الأنثى في الأسرة، مثل العنف والبطالة والشيخوخة والمخدرات وسوء المعاملة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وبالرغم من كثافة الجهود المبذولة على المستويين الوطني والدولي، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي إنجازه لتهيئة بيئة تمكِّن من تعزيز وحماية مؤسسة الأسرة. وهناك العديد من الأسر حول العالم ما زالت تعاني الفقر والاستبعاد والتمييز والقهر. ومن مسؤوليتنا المشتركة كبشر أن نبذل كل جهد ممكن لتخفيف تلك المعاناة وتهيئة الظروف التي تسمح بتحقيق الازدهار للأسر.

ونؤمن إيمانا قويا بأن الأسرة، التي هي نتاج للتزاوج بين الرجل والمرأة، ينبغي أن تتمتع بأكبر قدر من الحماية والمساعدة من الحكومات والمجتمع الدولي. ومفهوم الأسرة قد يختلف تفسيره حسب الثقافات والنظم القانونية المختلفة. وإننا ندرك أنه لم يتم بعد التوصل إلى توافق في الآراء

فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة على تعريف واحد للأسرة. ومع ذلك ينبغي ألا يشكل هذا الوضع عائقا أمام مساعينا المشتركة لتعزيز سلامة وتكامل مجتمعاتنا عن طريق إقامة أسر سليمة وصحية والمحافظة عليها. وفي رأينا أن عدم التوصل إلى تفاهم مشترك فيما يتعلق بتعريف الأسرة ليس مشكلة عالمية عويصة تقتضي من تلك الهيئة العالمية أن تبتعد عن ممارستها التقليدية المتصلة بمسألة الأسرة.

وعلاوة على ذلك، فإن منظومة الأمم المتحدة بشكل عام، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص، بحاجة إلى زيادة تعزيز أنشطتها عن طريق جملة أمور منها إدماج منظور الأسرة في أعمال صناديقها وبرامجها ووكالاتها. كما ينبغي للأمم المتحدة أن تتابع وترصد بشكل فعال تنفيذ جميع الدول الأعضاء لقراراتها الخاصة بالأسرة. ولدى قيامها بذلك، فإنها تحتاج إلى التصدي بشكل مناسب للآثار الضارة الناتجة عن الكوارث مثل الفقر والمخدرات والبطالة والكوارث الطبيعية والصراعات التي تؤثر على استقرار واستدامة الأسر في مختلف البلدان. وتلك المهمة لا يمكن إنجازها بدون اشتراك مختلف اللجان والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، فإن دور لجنة التنمية الاجتماعية محوري في اتباع نهج متكامل يتعلق بمسألة الأسرة واحتياجاتها. ولذلك، نؤيد فكرة إبقاء الأسرة كبند دائم في جدول أعمال هذه اللجنة.

ويتحتم علينا جميعا، بصفتنا أعضاء في هذه الهيئة العالمية، أن نواصل بذل جهودنا من أجل حماية وتعزيز مكانة وكرامة الأسرة في مجتمعاتنا. ونحن جميعا نتشاطر الرأي القائل إن مؤسسة الأسرة هي الوحدة الأساسية في كل مجتمع، وأن تهيئة بيئة آمنة وصحية لها تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستقرار المجتمع. وفي الواقع إن المجتمع السليم يتكون من أسر سليمة. ولذلك، ينبغي أن نسعى جميعا لتعزيز وحماية مؤسسة الأسرة، لأنها الوسيلة الأساسية والفعالة لتعزيز علاقات نزيهة وعادلة وسلمية بين جميع أعضاء المجتمع العالمي.

السيد لوبيز كليمنتي (كوبا) (تكلم بالاسبانية): نود في البدء أن نرحب بعقد هذا الحدث في الجمعية العامة. فالاجتماعات المخصصة للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، من قبيل اجتماع اليوم، تبين أن الأمم المتحدة يتعين عليها أن تواصل كونها المحفل الرئيسي الذي تنسق فيه الجهود على الصعيد الدولي في كل البنود المتعلقة بالتنمية الاجتماعية لبلداننا.

إن الإعلان العالمي لحقوق الانسان، وهو أحد المعايير التي تقاس بها أغلب الالتزامات الدولية المعتمدة لجعل عالمنا مكانا أفضل، يذكر:

”الأسرة هي الخلية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة“.

وبعد ذلك تم التسليم بأن الأسرة تتخذ أشكالا وتتولى مهام مختلفة نتيجة لتنوع الثقافات والمجتمعات التي تعيش جنبا إلى جنب على الأرض.

وفي سياق الظروف المعقدة التي هيأتها عولمة الليبرالية الجديدة، لا يوجد شيء أكثر أهمية من تذكّر دور الأسرة والمساعدة والحماية التي تتطلبها من الدولة. وتبين نتائج الدراسات المختلفة عن الأسرة أن هناك تغيرا في ديناميات هيكل الأسرة. وهناك اتجاه متزايد إلى تخفيض عدد أفراد الأسرة. وثمة دراسات تقيّم الأثر على الأسر من تزايد عدد المسنين، والهجرة والأوبئة الخطيرة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الايدز).

إن صياغة سياسات الأسرة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار كل الجوانب العامة بغية كفالة تمتع خلية المجتمع الأساسية هذه بحماية ومساعدة حقيقيتين. وينبغي دراسة

العناصر الأخرى إذا ما أراد المرء حقا أن يدعم مؤسسة الأسرة التي نعرفها.

وأي جهود تبذلها الحكومات، لا سيما في العالم الثالث، للنهوض برفاهية جميع الأسر ستذهب هباء إذا لم تتغير ظروف النظام الدولي غير المنصف القائم حاليا. فما يقرب من ٢٠ في المائة من السكان في البلدان المتقدمة النمو يستهلكون ٨٦ في المائة مما يتم إنتاجه. ويكافح٨٠ في المائة من السكان الفقر ولا تتوفر لهم الفرص. ويعيش ١,٢ بليون نسمة من جميع أنحاء العالم في فقر مدقع. ويعاني ٨٠٠ مليون شخص من الجوع. وأكثر من ١١٥مليون طفل لا يحصلون على التعليم، ويوجد ٨٧٦ مليون أمي في شتى أنحاء العالم.

وفي ظل تلك الظروف، كيف يتسنى تعزيز الأسرة إذا كانت أسر كثيرة عاجزة عن الحصول على خدمات الصحة والتعليم الأساسية. وريثما يتم ذلك سيظل أفرادها يشاهدون، عاجزين، أن أكثر من ١٠ ملايين طفل يموتون كل سنة من أمراض يمكن الوقاية منها. وتموت أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ امرأة خلال فترة الحمل والولادة، وثمة ٤٢ مليون امرأة مصابات بمرض الإيدز. وتتسبب الملاريا بوفاة مليون ضحية في السنة ويفتقر بليون شخص إلى الماء الصالح للشرب، ولا يحصل٤٠٠ ٢ مليون فرد على الخدمات الصحية. وإن الدين الخارجي الساحق ينهب الموارد التي تمس الحاجة إليها لتمويل سياسات دعم وحماية الأسر.

وفي سنة ٢٠٠٣ وحدها، تلقى الدائنون ٤٣٦ بليون دولار. وتبرز ضخامة هذا الرقم بالمقارنة بمبلغ ٦٨,٤ بليون دولار الذي وزع من باب المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى سبيل الإلحاحية، يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتغيير الصورة. هذه الحالة ببساطة لا يمكن أن تدوم.

ما فتئت الحكومة الكوبية تشارك باستمرار في السعي إلى إيجاد الموارد والبدائل والحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية بغية ضمان الخدمات الأساسية وتمكين قطاعات المجتمع المختلفة عن طريق سياسات عادلة تشجع المشاركة وتقدم فرصا متساوية وإمكانية الانتفاع بها. إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتسم بهما دائما مشروعنا الثوري الكوبي قد اتسقت مع مطامحنا وأهدافنا لتحقيق المساواة والعدالة اللتين نسعى إليهما من أجل سكاننا كافة.

وإننا نواصل انتهاج تلك السياسات رغم ما يزيد على ٤٥ سنة من العداوة الأمريكية، التي يعد من أسوأ الأمثلة عليها الحصار الإبادي الأحادي المفروض على شعبنا، والمشدد بتدابير جديدة اعتمدتها حكومة الولايات المتحدة في ٦ أيار/ مايو وبدأ تطبيقها في ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٤. إن الرغبة في الإطاحة بالثورة الكوبية، المستحوذة بصورة لا حدود لها على الحكومة الأمريكية، دفعت بتلك الإدارة إلى أن تنتحل لنفسها سلطة لا يمكن تصورها بإعادة تعريف نطاق وحدود الأسرة الكوبية، بقصرها على الأجداد وأولاد وبنات الإخوة والأخوات والوالدين والإخوة والأخوات والأزواج والأطفال. وبعبارة أخرى، وفقا لهذا المفهوم الضيق، لم تعد العمة أو الخالة أو ابن العم أو بنت العم أو ابن الخالة أو بنت الخالة أو أي قريب آخر جزءا من أسر الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة. وبموجب التقييدات التي فرضت حديثا، لا يجوز إجراء التحويلات إلا لفئة الأقارب تلك، وكل الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة الذين يبعثون بأدوية أو نقود أو أي أشياء أخرى إلى الأعمام والأخوال أو الفئات الأخرى من الأقارب أو الأصدقاء المقربين في كوبا سيتعرضون لعقوبات. ونفس الشيء يحدث بالنسبة إلى القيود المفروضة على الزيارات الأسرية التي قيدت بزيارة واحدة كل ثلاث سنوات، وحتى في تلك الحالة يجب

استحصال إذن صريح بالزيارة من وزارة الخزانة، إذا اقتنعت بوجوب أسباب إنسانية تبرر تلك الاتصالات الأسرية.

إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في ١٩٩٥، أكد من جديد، في الفقرة ٨٠ من برنامج العمل، أن ''الأسرة تشكل الوحدة الأساسية للمجتمع، وأنها، تبعا لذلك، يجب تقويتها''. والأهم من ذلك أن المؤتمر اعترف بأنه ''توجد في النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية المختلفة شتى أشكال الأسرة''. لكن الحكومة الأمريكية، انطلاقا من رغبتها في إلحاق الضرر بالأمة الكوبية، تحاول أن تمحق هوية الأسر الكوبية، وترفض ضمها إلى فئات العلاقة التي شكلت بصورة تقليدية جزءا جوهريا أصيلا من هذه الوحدة الأساسية للشعب الكوبي.

إن أي جهود تبذل لإهانة الشعب الكوبي ستذهب هباء. والنتائج غنية عن البيان. فنسبة القراءة والكتابة في كوبا تبلغ ٩٩,٨ في المائة. ويحصل ١٠٠ في المائة من سكان كوبا بالمجان على الخدمات الصحية العالية المستوى. وتم تخفيض معدل وفيات الرضع إلى ٦ وفيات لكل ألف ولادة حية. وكل الأطفال محصنون ضد ١٣ من الأمراض التي يمكن الوقاية منها. وأكثر من ٩٥ في المائة من البلد تتوفر فيها الكهرباء و ٨٠ في المائة من سكان الأرياف يحصلون على المياه الصالحة للشرب. وتكرس نسبة ٦٥ في المائة من نفقاتنا الحالية من الأنشطة المدرجة في الميزانية لتوفير إمكانية الحصول على التعليم العام والخدمات الصحية، والترويج للثقافة الوطنية وكفالة الضمان الاجتماعي والمساعدة المجتمعية، وهذا يشمل جميع سكان كوبا.

وإذ نحتفل بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة، يود وفدنا أن يشكر حكومة دولة قطر على تنظيمها المؤتمر الدولي المعني بالأسرة في الدوحة. إن هذه المناسبات ستساهم في مزيد من التعاون الدولي في التنمية الاجتماعية وحماية ومساعدة مختلف أشكال الأسرة في كل أنحاء العالم. وتود كوبا أن تنتهز هذه الفرصة لتكرر التزامها بكفالة أن يسود تعاون دولي أصيل بناء في هذا الصدد.

وهذا مهم بدرجة عالية لبناء مجتمعات أكثر عدلا للجميع. ولن يتسنى لأسرنا أن تجد عالما أفضل لها وللأجيال المقبلة إلا بنفقات عسكرية أدنى وتعاون دولي مخلص وتسامح حقيقي واحترام تام لتنوع الثقافات والنظم السياسية والاجتماعية.

السيدة الحاج علي (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، بداية، يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به مندوب وفد قطر الموقر، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن تكريس الجمعية العامة للأمم المتحدة لجلسة عامة من جلساتها للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة لا يشكل فقط اعترافا دوليا بأهمية مؤسسة الأسرة، بوصفها الخلية الطبيعية والأساسية في المجتمع ولها حق التمتع بحماية الدولة والمجتمع، بل أيضا بأهمية دور الأسرة الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حول العالم.

ولعبت الأسرة، كمؤسسة اجتماعية، عبر العصور دورا أساسيا في الإبقاء على تماسك وبقاء المجتمع في أوقات السلم، بما في ذلك خلال الأزمات الاقتصادية والأوبئة والكوارث الطبيعية، وأيضا في أوقات الحرب.

وانطلاقا من خلفية تاريخية ودينية وثقافية، فإننا في سورية نؤمن بأن الأسرة تشكل نواة المجتمع. ولذلك تحتل عملية تقديم كافة أشكال الدعم والخدمات الاجتماعية وتوفير الحماية للأسرة مرتبة متقدمة على سلم أولويات حكومة بلادي. وتهدف التشريعات الصادرة والخطط والمشاريع الموضوعة والمنفذة على المستوى الوطني إلى تعزيز وضع ومكانة الأسرة السورية وحمايتها في وجه التحديات

المعاصرة. وفي هذا الإطار أُنشئت هيئة حكومية مستقلة لشؤون الأسرة، تهدف إلى تسريع عملية النهوض بواقع الأسرة السورية وتمكينها بشكل أفضل من الإسهام في جهود التنمية البشرية.

وفي سياق الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، نشيد بداية بالجهود التي بذلتها وما زالت تبذلها منظمتنا الدولية في هذا المجال. وعلى المستوى الوطني، قامت الهيئة السورية للأسرة، وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في هذا العام، بالعديد من الأنشطة للترويج للسنة الدولية. ومن هذه الأنشطة إطلاق حملة إعلامية حول أهم المشاكل التي تواجه الأسرة السورية، وأُصدر كتيب حول أهم المؤشرات المتعلقة بالأسرة. وقد تم التركيز بشكل خاص على دعم وحماية قضايا الطفولة وقضايا المرأة في هذا الإطار لدعم وتقوية الأسرة السورية.

إن التحديات التي تواجه الأسرة في منطقتنا لا تقتصر على تحديات العولمة والنواقص في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية، بل تتعداها حيث تعاني شريحة كبيرة من الأسر العربية من الآثار السيئة لاستمرار حالة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. ولذلك يجب ألا ننسى، في خضم احتفالنا هذا، وضع ومعاناة الأسرة في حالات الصراعات المسلحة والاحتلال الأجنبي. ووفد بلادي يشدد على ضرورة تقديم المجتمع الدولي لجميع أشكال الدعم والحماية الممكنة للأسر الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي وخلال الصراعات المسلحة.

ويود وفد بلادي، في الختام، أن يعبِّر عن تهانيه لحكومة دولة قطر على استضافتها لمؤتمر هام، هو مؤتمر الدوحة الدولي حول الأسرة، وعلى نجاح هذا المؤتمر الذي انعقد في سياق التحضيرات الإقليمية والدولية للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، وتوج بإعلان الدوحة حول الأسرة، وهو الإعلان الذي تضمَّن رسالة المؤتمر الإنسانية لحماية وبناء أسرة ناهضة للمجتمع.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بالنيابة عن وفد كازاخستان، أن أعرب عن التقدير للأمين العام على تقريره الشامل عن التحضيرات للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وللاحتفال بها. ويتضمن التقرير معلومات قيمة عن حالة الأسر في جميع أرجاء العالم يمكن لحكومات الدول الأعضاء أن تستفيد منها في سياساتها المتعلقة بالأسرة.

وفي فترة السنوات العشر الماضية ومنذ إعلان السنة الدولية للأسرة، جرى تركيز الكثير من الاهتمام على سياسات الأسرة. وفي جميع أرجاء العالم ما زالت الأسرة تشكل الوسيلة الأساسية لكي يعيش الأشخاص معا ولكي يوفروا الرعاية والدعم المتبادلين. والأسرة، بوصفها جزءا لا يتجزأ من حياة جميع البشر، تقدم إسهاما هائلا في القضاء على الفقر وإنشاء المجتمعات العادلة والمستقرة والآمنة.

وإننا، إذ نؤيد بالكامل قرار الجمعية العامة الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة وغيره من المبادرات والإجراءات الطويلة الأجل لدعم الأسر في جميع أرجاء العالم، نلاحظ أهمية القرارات المتخذة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ولتطوير المجتمعات بشكل عام.

ولا يمكن تعزيز الأسرة بوصفها مؤسسة دون إتباع سياسات اجتماعية قائمة على تحقيق النتائج وصياغة البرامج الوطنية المناسبة. وتشكل حماية الأسرة عنصرا لا يتجزأ من عناصر السياسة الاجتماعية لكازاخستان وتسعى إلى بلوغ الهدف الرئيسي للتنمية – وهو إتاحة الفرصة لجميع الأشخاص كي يعيشوا حياة طويلة بكرامة.

ويتسم نظام الحماية الاجتماعية لبلدنا بسيادة مبدأ التضامن الكامل ومستوى عال من تدخل الدولة. وهناك

٣٤ نوعا من المدفوعات الاجتماعية والفوائد والإغاثة توفر لمختلف فئات السكان من الدولة والميزانيات المحلية.

واعترافا بالحاجة إلى وضع تشريعات موجهة نحو خدمة المجتمع والأسرة، فإن دستور جمهورية كازاخستان يؤسس مفهوم الأسرة وعناصر حمايتها. وتلك الأحكام الأساسية للدستور طورت بشكل إضافي في قانون الزواج والأسرة، وقانون الحماية الصحية، وقانون التعليم، وقانون التوظيف وقانون الحقوق الإنجابية للمواطنين وضمانات تمتعهم بهذه الحقوق وفي عدد من القوانين التشريعية والتنظيمية الأخرى التي تحدد وتحكم علاقات الأسرة والزواج.

ولا يمكن أن تصبح سياسات الدولة في ذلك المجال ذات مغزى دون وجود ضمانات لحق الطفل في العيش في أسرة ونشأته بشكل كامل في بيئة ملائمة. وفي ذلك السياق، اعتُمد في البلد عدد من القوانين المعنية بالتعليم وحماية حقوق الطفل ورعاية صحة الطفل.

وأدى اعتماد القانون المتعلق بتوفير المساعدة الاجتماعية والطبية والتعليمية للأطفال ذوي القدرات المحدودة بقدر كبير إلى تسهيل المساعي الرامية إلى التصدي للمشاكل المتصلة بالحماية الاجتماعية للأطفال المعوقين.

وكتدبير إضافي للدعم الاجتماعي للأسرة، يعد مشروع قانون بشأن الفوائد التي توفرها الدولة للأسر التي لديها أطفال. وينص مشروع القانون على إدخال علاوات للأطفال في الأسر المنخفضة الدخل. كما ينص على زيادة كمية الفوائد إذا كان هناك طفلان أو أكثر. وقد أثبت تحليل أُجري للقوانين التشريعية المتعلقة بالمسائل التي تؤثر على الأسر والنساء والأطفال أن كازاخستان أرست قاعدة صلبة لمعالجة هذه المسائل.

وخلال أعوام تطورنا المستقل، اضطلعنا بعمل بنَّاء كبير بغية الإصلاح الجذري للنظام السياسي وجميع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في البلد وبغية إدماج كازاخستان في المجتمع العالمي. وفي عام ١٩٩٨، أنشئت، بموجب مرسوم رئاسي، لجنة وطنية معنية بالأسرة والمرأة تحت إشراف رئيس الجمهورية بغية تنسيق عمل هيئات الدولة لحماية حقوق المرأة ولتعزيز الأسرة بوصفها مؤسسة اجتماعية.

وشُكلت مجموعة في البرلمان الوطني تسمى ''أوتيباسي'' – ''الأسرة'' – مؤلفة من ٣٣ نائبا، بمبادرة من اللجنة الوطنية، بغية حماية مصالح الأسر والنساء والأطفال على الصعيد التشريعي.

ومن أجل تحقيق المساواة الحقيقية بين الرجال والنساء في جميع مجالات الحياة، صاغت اللجنة الوطنية، لأول مرة في تاريخها، واعتمدت برنامج السياسة الجنسانية في جمهورية كازاخستان.

وأحدث إنشاء مكتب أمين المظالم لحقوق الإنسان في كازاخستان تأثيرا ايجابيا على حماية حقوق الإنسان في بلدنا.

وحينما نتكلم عن الضمان الاجتماعي في كازاخستان، يتعين علينا أن نذكر نظام المعاشات التقاعدية، الذي يحتل مكانة خاصة في نظام الرعاية. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أدخلت كازاخستان نظاما لحسابات التقاعد الفردي في صناديق تراكمية للمعاشات التقاعدية. واليوم، تبرز مؤشرات نظام المعاشات التقاعدية التراكمي اتجاها ايجابيا في تطور النظام.

وتمثل المساعي الرامية إلى تحسين حالة المعوقين مسارا هاما آخر في السياسة الاجتماعية للبلد. وحاليا، توفر الدولة خدمات الرعاية لحوالي ٤٠٠ ٠٠٠ معوق، أو ثلاثة في المائة من السكان، يحظى معظمهم بفرص محدودة للعمل أو للتمتع

بنفس الظروف التي يتمتع بها المواطنون الآخرون لإدرار الدخل.

وتجري إعادة تأهيل المعوقين وإدماجهم في المجتمع وفقا لقانون البلد المتعلق بتوفير الحماية الاجتماعية للمعوقين وبرنامج إعادة تأهيل المعوقين للأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٥، الذي تمت الموافقة عليه بموجب مرسوم رئاسي. والغرض من البرنامج هو إنشاء نظام للضمان الاجتماعي ذي ثلاث ركائز، مجد ماليا وكفؤ وعادل اجتماعيا، حيث تتشارك المسؤولية عن الضمان الاجتماعي الدولة وأرباب العمل والموظفون.

ونعتقد أن الإجراءات التي يجري اتخاذها ستمكننا من زيادة مستوى الدخل للسكان، الأمر الذي سيؤدي، بدوره، إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كازاخستان.

وفي الإعراب عن التقدير للأمم المتحدة على تنظيمها هذه المناسبة، نود أن نبين أن هذه الجلسات تتيح لنا الفرصة كي نجري تقييما واقعيا للتقدم المحرز حتى الآن وكي نحدد سبلا جديدة للتصدي للمسائل المتصلة بتعزيز الأسرة بوصفها مؤسسة وتحسين الحالة الاجتماعية في العالم.

ويحدونا الأمل في أن تضاعف حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنظمات منظومة الأمم المتحدة جهودها في مجال الأسرة، لمصلحة الأجيال المقبلة في جميع أرجاء العالم.

السيدة أحمد (السودان): سيدي الرئيس، بداية يود وفد بلادي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد قطر، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونود أن نعرب عن سعادتنا للمشاركة في احتفال الجمعية العامة اليوم بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، الذي يأتي تتويجا لأنشطة عديدة تم الاضطلاع بها خلال السنوات العشر الماضية على جميع المستويات للاحتفال بهذه المناسبة الهامة في جميع أرجاء العالم. إن هذا الاحتفال يؤكد التزام الأمم المتحدة بما تواضعت عليه الأمم منذ تأسيس المنظمة من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ينص على أن الأسرة هي النواة الأساسية للمجتمع وينبغي إيلاؤها الدعم والحماية من المجتمع والدولة.

كما أن احتفالنا اليوم يعيد تأكيد المكانة الخاصة التي ظلت تتمتع بها مؤسسة الأسرة في المجتمعات المختلفة منذ بدء الخلق وتوقير الأسرة في الأديان السماوية وكريم المعتقدات نظرا لما لها من دور طبيعي وأساسي في التربية وغرس المبادئ الأساسية للتنشئة الصالحة للأطفال ليكونوا نواة فاعلة وعاملة تسهم في بناء الأوطان.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/59/176 وللتقارير والدراسات العديدة التي اضطلعت بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة بغية الاحتفال بهذه المناسبة، وهي التقارير والدراسات التي أسهمت، بدورها، في التوعية بالمسائل المتعلقة بالأسرة. ويؤكد تقرير الأمين العام على أن للأسرة دورا متواصلا وحيويا في التنمية الاجتماعية والبشرية، وأن الأسرة لا تزال تسهم بقدر كبير في إصلاح الظروف الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تحقيق الأهداف التي حددتها مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة خلال العقد الماضي وإعلان الألفية.

وفي هذا الإطار، ينبغي التأكيد على أن الحكومات في دعمها وتعزيزها لدور الأسرة يجب أيضا أن توفر المساعدة للرجال والنساء على التوفيق بين العمل المنتج والمسؤوليات الأسرية، وذلك في ظل متغيرات الحياة العصرية في عالمنا اليوم. وفي ذات الاتجاه، فإننا نؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، وبشكل خاص التوصيات المتعلقة بتشجيع الأوساط الأكاديمية والبحثية على إجراء دراسات

حول العوامل المؤثرة على الأسرة ودروها في المجتمع، وإدماج مسائل الأسرة في عملية التنمية وتعزيز التعاون الدولي بتقديم المساعدة التقنية للآليات الوطنية ذات الصلة.

وعلى الصعيد الوطني، وبغية الاحتفال بهذه المناسبة، أصدرت وزيرة الرعاية والتنمية الاجتماعية العام الماضي قرارا بتشكيل لجنة تضم المؤسسات الرسمية والأكاديمية والمنظمات غير الحكومية للإعداد للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة ولتحقيق أربعة أهداف أساسية هي: أولا، تطوير السياسات الوطنية للأسرة؛ ثانيا، حماية الأسرة من تداعيات العولمة؛ ثالثا، بناء قاعدة معلومات مختصة بشأن الأسرة؛ ورابعا، تمكين الأسرة وتدعيم دورها.

وجرى الاحتفال بالذكرى السنوية يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر الحالي تحت شعار ”أسرة مستقرة فاعلة في عالم متغير“، ونفذ على المستوى الاتحادي، كما تم إنزال برامج وأهداف الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة بغية التنفيذ على المستوى الولائي بمشاركة جميع الأطراف والأجهزة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني.

وفي الإطار نفسه، شارك السودان بوفود ممثلة للحكومة والمنظمات غير الحكومية في الاجتماع العربي لتقييم فترة العشرة أعوام للسنة الدولية للأسرة، الذي عقد في بيروت، لبنان، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وفي المؤتمر الإقليمي المعني بالأسرة في أفريقيا، الذي عقد في كوتونو، بنن، في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

كما شارك وفد السودان في الاجتماع الإقليمي العربي بشأن الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة في عمان، الأردن، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وفي المؤتمر العالمي للأسرة، الذي عقد في الدوحة، قطر، في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وهو المؤتمر الذي اعتمد إعلان الدوحة، الذي يشكل نقطة تحول هامة يمكن الارتكاز عليها لرسم السياسيات والاستراتيجيات ذات الصلة بالأسرة في إطار الأمم المتحدة، ومن خلال تبادل خبرات وتجارب الدول في هذا الصدد. ومن هنا، اسمحوا لنا، سيدي الرئيس، أن نتقدم بالتقدير والشكر إلى حكومة دولة قطر على استضافة هذا المؤتمر الهام.

وفي الختام، يرى وفد بلدي أن الزخم الذي تولد اليوم من خلال هذا الاحتفال من شأنه تمهيد الطريق لتنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة على أرض الواقع والبناء على ذات الزخم للإعداد للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة بما يؤكد على دور الأسرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات كافة، وبشكل خاص في الدول النامية.

السيد هورن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن امتناني على منحي شرف مخاطبة هذه الهيئة اليوم. وهو في الواقع أمر مشرف.

قبل عشرة أعوام، أعلنت الجمعية العامة السنة الدولية للأسرة. وفي الاحتفال بهذه الذكرى السنوية العاشرة، أود أن استغرق الوقت المخصص لي صباح هذا اليوم في تقديم نظرة عامة عن كيفية رؤية المواطنين الأمريكيين لدور الدولة في علاقتها بالأسرة، وكيف توجه تلك المبادئ سياسة الأسرة في الولايات المتحدة.

ويعرّف مكتب إحصاء السكان في الولايات المتحدة الأسرة بأنها ”شخصان أو أكثر تجمع بينهم صلة المولد أو الزواج أو التبني يقيمون في الأسرة المعيشية نفسها“. وبطبيعة الحال، لا يمكن لهذا التعريف أن يشمل ثراء الحياة الأسرية، لأن الحياة الأسرية تتعلق حقا بأمور مثل الاحتفال بالذكريات السنوية، ورعاية والد مسن، ووضع الأطفال في السرير مساء.

ولكن مناقشة الحياة الأسرية ليست مجرد احتكام للوجدان. فعلى مدى العصور، امتدح الفلاسفة السياسيون والمؤرخون الاجتماعيون والقادة المدنيون والدينيون الأسرة بوصفها قاعدة النظام الاجتماعي، والأساس المتين للأمم، ومعقل الحضارة.

فعلى سبيل المثال، تكلم سيسيرو عن الأسرة بوصفها المجتمع الأول والأساس المتين للدولة. ويصف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ الأسرة بأنها ''الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع''. والحقيقة هي أن الأسرة تشكل مجتمعا شاملا ولا بديل له وضارب الجذور في الطبيعة البشرية والأساس لكل المجتمعات في جميع الأوقات. والأسرة، بوصفها مهد الحياة والحب لكل جيل جديد، تشكل المصدر الرئيسي للهوية الشخصية واحترام الذات والدعم للأطفال. كما أنها تشكل المدرسة الأولى في الحياة، المؤهلة بشكل فريد لتعليم الأطفال النزاهة والخلق والأخلاق والمسؤولية والخدمة والحكمة.

ومثلما ينص عليه برنامج الأمم المتحدة للسنة الدولية للأسرة لعام ١٩٩٤، فإن الأسرة توفر

> ''إطارا طبيعيا للدعم الوجداني والمالي والمادي اللازم لنمو ونماء أفرادها''. (A/CONF.171/4، الفقرة ٦٧)

ولا سيما الرضع والأطفال. وتبقى الأسرة وسيلة حيوية للمحافظة على القيم الثقافية ونشرها.

وهذان الدوران المتمثلان في نشر الثقافة والتكيف الاجتماعي للأطفال يجعلان الأسرة لا غنى عنها للمجتمع المدني إذ أن الأسر تحول الأطفال الذين لا حول لهم والمعتمدين على غيرهم إلى كبار مسؤولين ومستقلين. وبالتالي فإن من اليسير فهم السبب وراء قول الرئيس جورج دبليو بوش إن شخصية الأمة تبدأ في المنزل.

وبالنظر إلى أهمية الأسر للمجتمع، هل تضطلع الدولة بأي دور في دعم الأسرة؟ نحن نؤمن بأن الإجابة هي ''نعم''. ونؤمن بأنه ينبغي للحكومة، في إطار قيود مناسبة، أن تدعم وتعزز الأسر بحماية امتيازات الأسر، وتشجيع عقد الزيجات الصحية ودعم جميع الأسر التي تحتاج إلى المساعدة.

ولكن، بغية دعم الأسر بشكل فعال، لا بد للحكومة أولا أن تعترف بان الأسرة تعيش مستقلة عن الدولة. وينص إعلان استقلال الولايات المتحدة على أن خالق البشر انعم عليهم جميعا بحقوق معينة غير قابلة للتصرف – بعبارة أخرى، حقوق سابقة للدولة. ويجب على الدولة أن تعترف وأن تقر بتلك الحقوق وأن تحترم الأسرة على ما هي بوصفها مسألة قانون طبيعي. وبالتالي، فإن الالتزام الأول للدولة هو أن تحترم الأسرة وتدافع عنها وتحميها بوصفها مؤسسة. وكما قال الرئيس بوش، فإن الحكومة لا بد أن تحترم الأسرة.

وبالنظر إلى ذلك الإدراك للعلاقة بين الدولة والأسرة، ما هي، إذا، المبادئ التي ينبغي أن توجه سياسة الأسرة في أمريكا؟

أولا، نحن نؤمن بأنه ينبغي للحكومة أن تهيئ الظروف التي تسمح بازدهار اسر قوية وصحية. واتساقا مع الفقرة ١ من المادة ٢٥ من إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن

> ''لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته''

ونؤمن بأنه ينبغي للحكومة أن تبقي عبء الضرائب على الأسر منخفضا بقدر الإمكان. كما نؤمن بأنه يجب على الحكومة أن تهيئ الظروف التي ليس من الضروري فيها أن يكون كلا الوالدين ضمن القوة العاملة بأجر بغية توفير دخل كاف للأسرة المعيشية. وبالرغم من أنه ينبغي أن تبقى سياسة

الحكومة محايدة فيما يتعلق بما إذا كان يعمل كلا الوالدين أو مجرد والد واحد، وإذا كان يوجد والد واحد يعمل، أي من الوالدين يعمل خارج المترل، فإننا نؤمن بأن سياسة الحكومة ينبغي أن ترمي إلى تزويد الوالدين بخيار تقسيم أدوارهما ووظائفهما في الأسرة، إذا اختارا ذلك.

ثانيا، نحن نؤمن بأنه ينبغي للحكومة أن تعترف بالإسهامات الفريدة التي لا بديل لها للأمهات والآباء على حد سواء في حياة أطفالهم. وأوضحت البحوث أن الأمهات والآباء يميلون في المتوسط إلى ممارسة مهام الوالدين بطرق هامة مختلفة، إذ يقدمون لأطفالهم مهارات ومواهب فريدة. وبالتالي فإن سياسة الأسرة الأمريكية تسعى إلى تعزيز الصلة التي تصل الآباء بأطفالهم بينما تدعم أيضا دور الأمومة بوصفها مؤسسة موقرة ومحترمة في المجتمع.

ثالثا، إننا نؤمن بان السياسة العامة ينبغي أن تعزز الزيجات الصحية، وحيثما أمكن، الأسرة ذات الوالدين. وتوضح البحوث بشكل ثابت أن الزيجات الصحية تفيد الأطفال والكبار والمجتمع، بينما الزيجات المعيبة لا تفعل ذلك. ولذا فان الحكومة الأمريكية تسعى إلى تعزيز الزيجات الصحية، وليس الزيجات بأي ثمن.

رابعا، نحن نؤمن بان سياسة الحكومة ينبغي أن تعترف بان لكل طفل الكرامة والقيمة، ولذلك، ينبغي أن تدعم جميع الأطفال والأسر. وحتى لو فعلت سياسة الحكومة ما يمكنها لتعزيز الزيجات الصحية، فإن بعض الأطفال سينشأون في حالات أخرى. وتشير البحوث إلى أن أولئك الأطفال يميلون إلى مواجهة أخطار متزايدة من ذات نتائج سلبية. وبالتالي ينبغي للدولة أن تقدم مجموعة من الخدمات الاجتماعية الملموسة للأسر المحتاجة، بما في ذلك المساعدة النقدية والمساعدة الغذائية والرعاية الصحية، بغية ضمان توفير حد أدنى لمعيشة جميع الأسر.

وبينما يشكل توفير شبكة أمان للأسر الضعيفة والأطفال أمرا هاما دون شك، فان هناك حدودا لتدخل الحكومة. ولا يمكن أن تحل الخدمات الاجتماعية مكان العلاقات البشرية الطبيعية المثلى لتنمية الأطفال. ولا يمكن للخدمات الاجتماعية سوى أن تستكمل أكثر ما يحتاج إليه الأطفال وهو: حب أمهم وأبيهم وعنايتهما.

وأبرز الرئيس بوش، خلال العام الأول من رئاسته، التزامه بالأسرة حينما قال:

”إن إدارتي ملتزمة بتعزيز الأسرة الأمريكية. كما أن العديد من الأسر الأحادية الوالد تشكل مصدرا للسلوى والاطمئنان. ولكن الأسر التي لديها والدة ووالد ملتزمان بزواج ويكرسان نفسيهما لأطفالهما تساعد على تزويد الأطفال بقاعدة للنجاح. ويمكن للحكومة مساعدة الأسر عن طريق تشجيع السياسات التي تساعد على تعزيز مؤسسة الزواج، وتساعد الوالدين على تربية أطفالهم في بيئات إيجابية وصحية“.

وإن سياسة الحكومة محدودة فيما يمكنها القيام به لتعزيز الأسر. غير أنه يتعين عليها أن تقوم بما يمكنها القيام به.

ويتعين على الحكومات، بعد الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة في هذا العام، أن تكرم وتدعم الأسرة بوصفها أهم بنية لكفالة رفاه الأطفال، الذين هم، في نهاية الأمر، مستقبلنا.

السيدة وهاب (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): باسم وفد إندونيسيا، اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على تقريره المفصل (A/59/176) بشأن الإعداد للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها، الذي تجري مناقشته في هذه الجلسة العامة. وهو وثيقة غنية تمكننا من

تقييم الأولويات والإجراءات الوطنية، بغية حماية وتعزيز الأسر.

وأغتنم هذه الفرصة لأضم وفد بلدي إلى البيانات التي أدلى بها كل من ممثل قطر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل بروني دار السلام، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وإن النصح الذي يتضمنه تقرير الأمين العام بأنه ينبغي لكل بلد أن يحدد بنفسه الطريقة التي تؤثر بها التوجهات الرئيسية على ظروفه الخاصة، مقبول بالنسبة لإندونيسيا. كما نرحب بتسليط التقرير الضوء على النهُج والسياسات المتخذة للتصدي لحالات التفكك التي تؤثر على كل أنواع الأسر. وتعتبر إندونيسيا هذا التقرير، في جوهره، تسجيلا هاما للخطوات المتخذة حتى الآن وتبيانا لما هو من الضروري القيام به لضمان مستقبل الأسر.

ولا تزال إندونيسيا، من جهتها، ملتزمة بالمثل العليا للسنة الدولية للأسرة، لأننا نقر بأن الأسرة مركز الوجود البشري. فالأسر القوية لا تساهم في النظام المحكم للمجتمع فحسب، ولكنها تمثل أيضا عنصرا مساهما لم يُستغل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وحتى تقوم الأسرة بالأدوار المتنوعة التي تستطيع الاضطلاع بها، يجب إذن أن تستفيد بأوسع ما يمكن من الحماية والمساعدة لكي تبني قدرتها على العمل.

وبدون ذلك الدعم، تكون الحياة الأسرية معرضة للتفكك. وهناك ما يدل بوضوح على أنه من المحتمل جدا أن تكون النتيجة هي أشكال مختلفة من السلوك المناوئ للمجتمع. فالأسر المفككة تعرض المجتمعات للضغط وتسبب إجهادا بالغا للبنية التحتية الاجتماعية للأمم. وتعتقد إندونيسيا أن ينبغي تحاشي هذه الحالة الاجتماعية السيئة مهما كان الثمن. لهذا، فإن المثال الوطني الأعلى لإندونيسيا هو الأسرة المندمجة بشكل جيد والمزدهرة. وقد وضعت إندونيسيا الأسرة في مركز عملياتها لصنع القرار، بغية بلوغ ذلك الهدف.

وبما أن الأسرة هي الوحدة الرئيسية للمجتمع، تؤمن إندونيسيا بأنه ينبغي للهدف من السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالأسر أن يسفر عن تمكين الأفراد والمجتمعات. ولأنه تعيَّن على المرأة أن تواجه قيودا لا حصر لها على مر التاريخ، فإننا نركز بصفة خاصة على تطورها. وبما أنها كذلك تمثل نواة الحياة الأسرية، من الحيوي أن تكون قادرة على تحمل المسؤوليات المهمة التي تتطلبها الحياة الأسرية الناجحة.

ولذلك فإن إندونيسيا بدأت في تنفيذ سياسة ”الجودة والمجتمع والأسرة عام ٢٠١٥“ التي تهدف إلى بناء قدرة الأسرة على الصمود وتعزيز قدرة المرأة على الاستجابة بفعالية للاحتياجات الأساسية لأسرتها. وبتلك السياسة، أصبحت المرأة تحصل على الوسائل اللازمة للمساعدة على توفير الغذاء والرعاية الصحية والتعليم والمأوى لأسرتها، كما أن المرأة نفسها تستفيد الآن من زيادة فرص التعليم.

غير أن الاهتمام الوثيق الذي يولى للمرأة لا يعني تجاهل الرجل. فبرنامج العمل الوطني الموسع القاعدة يؤثر على الرجال كذلك، إذ تجري تعبئتهم وتشجيعهم على المشاركة أكثر في بناء أسر قوية وسعيدة ومزدهرة، لأن نجاح الأسرة ليس رهينا بجهود ومساهمة المرأة فقط. فزيادة على الوفاء بالاحتياجات المادية الأساسية للأسرة، يلعب الرجل دورا مهما في الاستجابة للاحتياجات الفكرية والعاطفية والروحية لذريته.

يجب ألا تقتصر الشراكة بين الرجل والمرأة على وظائف الإنجاب والإنتاج فحسب، ولكن يجب أن تتضمن أيضا وظيفة التنشئة الاجتماعية ذات الأهمية الحاسمة. ويجب التعامل مع التربية الصحيحة للأطفال وخلق ظروف التطور النافع للأطفال باعتبار ذلك مسؤولية مشتركة.

ويجب على فريق الرجل والمرأة معا تهيئة بيئة مترلية سعيدة ومحبة وراعية لأطفالهما. عليهما معا أن يخلقا نظام القيم الذي سيعطي لأطفالهما تربية دينية وخلقية قوية ويرشد تصرفاتهم في المجتمع على نطاق أوسع. وينبغي أن تبعث هذه القيم على الثقة والشجاعة ولكن يجب ألا تخلق توجها إلى العنف المترلي.

وبصفة عامة، أحرزت إندونيسيا تقدما ملموسا في تحسين نوعية الحياة التي تتمتع بها أسرها. غير أننا نقر بأنه يجب أن يكون هناك التزام دائم على أعلى المستويات الحكومية بأهداف السنة الدولية للأسرة، بغية الحفاظ على نوعية حياة عالية وتحسينها في المستقبل. ولهذا فإننا سنواصل بناء شراكات قوية وسنتعاون مع كل الأطراف ذات الصلة، على المستويين الإقليمي والدولي، ضمانا لظروف حياة أفضل للأسر. وفي هذا الصدد، نرحب بحرارة بعقد مؤتمر الدوحة العالمي للأسرة وبإعلان الدوحة المترتب عليه.

السيد بريز غوتيريس (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): يود وفد بلدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

بالنسبة لغواتيمالا، إن الأسرة هي العنصر الأساسي للمجتمع وينبغي أن تحظى منا بأكبر قدر من الحماية والمساعدة والدعم في أية سياسة اجتماعية وثقافية. فالأسرة هي النواة التي يحدث فيها تطور الإنسان، وصاحب المستقبل.

وإن حضور غواتيمالا في هذا الاجتماع المهم لدليل على التزام الحكومة تجاه الأسرة بوصفها الأداة الطبيعية والضرورية لإخراج الحياة البشرية إلى الوجود ورعايتها. ويؤسس دستور الجمهورية لحماية الأسرة والنهوض بها، وتضمن الدولة ذلك الالتزام، وتعلن كذلك أنه من مصلحة المجتمع مكافحة أسباب التفكك الأسري.

ونتيجة للالتزامات المترتبة على مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل وتصديقنا على اتفاقية حقوق الطفل، أنشأت غواتيمالا برنامجا للدور الاجتماعية تابعا لأمانة السيدة الأولى المعنية بالعمل الاجتماعي. وهذا البرنامج استراتيجية حكومية للمساهمة في مكافحة الفقر والوقاية من المشكل الذي يطرحه أطفال الشوارع والتخفيف من حدته وكذلك توفير الحماية والمساعدة للأطفال المهملين أو المعوزين.

ولا يمكن أن ننكر أنه في أرجاء العالم كافة، قد زادت وتيرة التغييرات في بنية الأسرة خلال العقد الأخير. ولكن لأن الأسرة هي العنصر الأولي والأساسي للمجتمع، فإنها ما زالت في صميم كل أنشطة البشر الخاصة وعلى صعيد المجتمع على حد سواء. ولهذا السبب، فإن حمايتها وأداءها لوظيفتها على نحو سليم ورفاهها من اهتمامات المجتمع ككل.

إننا نتفق مع الأمين العام على أنه فيما يخص إدماج الأمور المتعلقة بالأسرة في السياسة العامة، تقوم الدولة بدور أساسي. فهي الكيان الذي يطلب منه تنفيذ السياسات والبرامج المحلية الهامة التي تحمي الأسرة وتعزز تنظيمها على أساس مؤسسة تسعى إلى تحقيق المساواة بين الزوجين في الحقوق والواجبات، والأبوة المسؤولة والمساعدة المتبادلة في البيت.

وقد قامت غواتيمالا، لسنوات عديدة، بجهود مختلفة ومتفرقة، ولكن هناك حاجة ماسة إليها، لمعالجة الظواهر الاجتماعية المختلفة التي تؤثر بشكل سيء على أسرنا وسكاننا كافة. إننا نلاحظ مع الشعور بالقلق أنه بالرغم من بذل تلك الجهود، ما زالت توجد أسر تناضل يوميا من أجل الحصول على الغذاء والعمالة الكريمة في مقابل أجر مناسب. وهناك عوامل اقتصادية وثقافية أخرى تعرقل نمو الإنسان.

وتواجه الأسر اليوم تحديات كثيرة، بما فيها استغلال الأطفال والتعليم غير الكافي للأطفال وتعاطي المخدرات والكحول والآثار المدمرة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والأمراض المعدية كالملاريا والسل، والصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية المتناقضة، وهذه ليست إلا بعض العوامل المثيرة للجزع. ولا بد من استجابة شاملة لمعالجة تلك المشاكل. ولذلك، من المهم تقوية التعاون مع الحكومات ومساعدتها تقنياً لتعزيز القدرات الوطنية، سواء من خلال المنظمات غير الحكومية أو عن طريق منظومة الأمم المتحدة، في إطار الالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات المختلفة والصكوك الدولية.

أما بالنسبة للإطار القانوني، فتحتاج غواتيمالا إلى مواصلة إدراج المنظورات الأسرية في عملية التنمية وتقوية الآليات المحلية لتنسيق السياسات والبرامج، مع مراعاة الطابع المتعدد اللغات والثقافات والأعراق لبلدنا. وعليه، لا بد لنا من إدراك واحترام وتعزيز أساليب الحياة والعادات والتقاليد وأنماط التنظيم الاجتماعي وغيرها من مكونات الهوية ونظرة العالم إلى كل فئة من الفئات الاجتماعية.

وغواتيمالا تؤيد بشدة الجهود الإقليمية لمساعدة الأسر، بما في ذلك تبادل المعلومات والخبرات المتخصصة فيما تصل بمسائل الأسرة ونشر تلك المعلومات. وتؤيد غواتيمالا إنشاء شبكات على المستويات دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي بما يعزز الاهتمام بالأسرة، مع مراعاة الظروف الثقافية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية لكل بلد.

وفيما يتعلق بالمستوى المتعدد الأطراف، يود وفدي أن يعرب عن دعمه للجهود الرامية إلى تقوية آلية الأمم المتحدة بغية تعزيز وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية بشأن المسائل المتصلة بالأسرة إلى الحكومات التي تطلبها.

السيدة أراندا (المكسيك) (تكلمت بالاسبانية): إنه لشرف لوفدي أن يشارك في هذه الجلسة للجمعية العامة والمكرسة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة. وترحب المكسيك بالأنشطة المختلفة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف المتوخاة من السنة الدولية للأسرة وكذلك الأنشطة المرسومة لهذا الاحتفال الهام. ونشكر الأمين العام على تقريره الشامل والموضوعي (A/59/176). ونتفق معه على أنه من الضروري أن تقوم الأمم المتحدة بدور محفز لدعم الأسرة في إطار التخطيط على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي.

وسوف أشير هنا إلى خطة التنمية الوطنية في المكسيك، التي تبرز الدور المحوري للأسرة في الحكومة ذات التوجه الإنساني بقيادة الرئيس فوكس. فالانتقال الاجتماعي في المكسيك يتطلب انتهاج سياسة تعزز الأسر وتمكنها من التخطيط لمستقبلها وتعليم أطفالها والتمتع بتقاسم الحياة في إطار الأسرة.

وعلى أساس تلك الوثيقة، ومراعاة للنداء الذي وجهه الأمين العام ، قامت الحكومة المكسيكية، بعد تأمل عميق، بإنشاء مجلس جامع بين المؤسسات، شارك فيه أكثر من ٧٢ من المؤسسات الخاصة والعامة بتشكيل لجنة فنية تحضيرية لدراسة حالة الأسرة المكسيكية. ونتيجة لتلك الجهود، قمنا بالفعل باستعراض مدونات القانون المدني للحكومة الاتحادية والولايات الاثنتين والثلاثين التي تتكون منها الجمهورية. وكشف ذلك الاستعراض عن أوجه عدم الاتساق في قانون الأسرة في المكسيك.

وقد سمحت لنا البحوث التي أجريت بشأن الأسرة خلال العقد الماضي بدراسة البيانات الكمية وتعيينها جغرافياً. وتبين من فحص السياسة العامة القائمة أنه ليس لدينا سياسة عامة بشأن المسائل المتصلة بالأسرة. والنتائج

الأولى للدراسة بشأن ديناميكيات الأسرة، والتي ستكتمل في آذار/مارس ٢٠٠٥، ستوفر لنا معرفة أعمق بالجوانب الكمية. وتشمل تلك الدراسة ٢٤ ٠٠٠ أسرة وهي أكثر الدراسات من نوعها طموحاً، وتتناول ثلاثة أجيال في كل أسرة و ٣ ٦٠٠ مسار حياة، وتوفر خريطة بيانية شبكية.

وينبغي أن نشير إلى أن الدراسة المتعمقة لا تعني عدم العمل. فقد بدأنا بالفعل في بلورة خطة. ومعهد البحوث القانونية التابع للجامعة الوطنية في المكسيك يعكف على تطوير مدونة نموذجية لتنسيق القوانين المتصلة بالأسرة، كما اقترحت وزارة العمل مبادرات للمواءمة بين حياة العمل وحياة الأسرة. وأصدرت وزارة الصحة كتاباً يعنى بسجل صحة الأسرة. وأتمت وزارة التعليم وضع نموذج وطني لتعليم الأسرة، وكذلك وضع نموذج وطني للتنمية الشاملة للأسرة يستهدف تطوير مهارات أفراد الأسرة تشجيعاً لتنميتها المتكاملة، وبالتالي بناء حياة خالية من العنف.

وتقوم مؤسستنا بدور المنسق في هذا الجهد الهام، وقد زُوِّدَت بموظفين من المستوى الفني حتى يمكنها أن توجه السياسة العامة بشأن الأسرة والمجتمع. وتحقيقاً لهذا الغرض، يجري في الوقت الحالي استعراض كل البرامج للتأكد من امتثالها لهدف دعم وتعزيز المهام التي لا غنى عن قيام الأسرة بها، مثل المساواة بين الأجيال، والنقل الثقافي والتنشئة الاجتماعية والمسؤولية والاندماج في المجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة ٩٢,٩ في المائة من السكان في المكسيك يعيشون في أسر، وأن ٨٩ في المائة من المكسيكيين اليوم يعتبرون أن الأسرة أهم شيء في حياتهم. وقد تجلى ذلك في العديد من الدراسات التي تبين أيضاً أن هذا الاعتقاد قد تعمق خلال العقد الماضي.

وليس سراً أن جوانب الضعف التي يعاني منها شعبنا– انعدام الأمن وتفشي الجريمة والإيذاء البدني وهجر المسنين وتيتم الأطفال والعنف – تسبب اختلالات عميقة وتضطرنا إلى إنفاق الملايين على السياسات المؤسسية التي لا يمكنها، في نهاية المطاف، أن تفعل ما هو أكثر من إدارة تلك الآفات. وإذا استمر الأمر على هذا النحو، سيأتي وقت لن تكفي فيه كل مواردنا من الضرائب لمعالجة آثار جوانب الضعف تلك. وإن أردنا أن نعالج الأسباب، لا بد لنا أن ننظر إلى الأسرة، ليس لمجرد تحليل مكامن ضعفها، وهي عديدة، للأسف، بل ولتعزيز قوتها أيضاً. وعندما تتوقف الأسرة عن توفير البيئة الودودة، تتولد الأمراض الاجتماعية. ومع ذلك، فإذا عملنا من أجل تقوية الأسرة، سيكون لدينا حليف هام للدولة ينهض بتمتع كل عضو في الأسرة بحقوقه بالكامل.

وتؤمن المكسيك بأن وضع سياسات عامة ذات منظور أسري ومجتمعي لا يعني فرض نموذج بعينه. فذلك يتطلب اعترافاً بالهياكل المختلفة للأسرة ودعمها في عمل ينطوي على الالتزام والتضامن بغية جعل الأسرة ناجحة عمليا. وهنا، يجب ألا تتخلى الدولة عن الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ سياسات محددة بالنسبة للأفراد الذين ليس لهم روابط أسرية. وتعزيز عوامل الحماية يقلل من عوامل الخطر. وبدعم من دراساتنا، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الأسرة مؤسسة صالحة وحيوية ستظل بمثابة المؤسسة الأساسية للحضارة، والمُولِّد الكبير لرأس المال الاجتماعي، وبالتالي القوة الرئيسية للمكسيك والعالم.

ونرى أنه من المهم تجديد واحترام صلاحية الالتزامات الدولية التي قطعتها الدول على نفسها في مجال حماية الأسرة وأعضائها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان ونتائج مؤتمر القمة العالمي التنمية الاجتماعية والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية ودورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بالطفل.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): إن الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع. وهذا هو الحال منذ الأزل. وقد أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بذلك. ولا يزال ذلك الإقرار قائما كما كان عندما اعتمد الإعلان.

ونحن نشكر الأمين العام على تقريره (A/59/176)، وعلى وجوده وملاحظاته صباح هذا اليوم.

إن القيم والثقافات ليست ثابتة. فهي تختلف مع الزمن. وتختلف من مكان إلى مكان. وتتباين حسب الأصول العرقية والانتماءات الدينية. ولكن رغم هذه الاختلافات، يبقى عنصر واحد من هذه القيم ثابتا: إنه الإيمان بأن الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع.

وبالنسبة للأغلبية منا، فإن مصطلح الأسرة يعني ضمنا الزوج والزوجة وأطفالهما. هذه هي الأسرة النواة. وفي بعض المجتمعات، يشمل المصطلح الأقارب المباشرين ويمثل الوحدة الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والمدنية. وتصيب الحكومات والمجتمع المدني عندما تقر بتلك الحقيقة المركزية. ويجب أيضا مراعاتها في كل برامجنا الاقتصادية والاجتماعية. ولا بد أن تكون الأسرة نقطة الانطلاق في تحقيق كل هدف من أهداف الإنمائية للألفية. فالأسرة الأداة الرئيسية للتحول الاجتماعي.

والمثال الجيد جدا على ذلك هو أن الأسرة، وفي الحقيقة نساء الأسرة، هي بؤرة التركيز في برامج الائتمانات الصغيرة في بنغلاديش. ولقد أسهمت هذه البرامج كثيرا في الحد من الفقر في بلدنا لدرجة أنها أصبحت نماذج مثالية تستحق التقليد في بلدان ومجتمعات ذات بيئة مماثلة.

وفي بنغلاديش، تم تكريس وزارة حكومية لرفاهية المجتمع والأسرة. وهي تعمل يدا بيد مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ونحن نؤمن بأن الزواج بين الرجل والمرأة هو الأساس الذي يرتكز عليه بنيان الأسرة.

تحل هذا العام الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة. ونشيد بحكومة دولة قطر على استضافتها مؤخرا لمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة. كما نشكر عقيلة الأمير، سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، على اهتمامها وإسهامها الكبيرين. وتؤكد نتيجة المؤتمر مجددا الالتزامات الدولية ببذل الجهود من أجل تعزيز الأسرة.

والأسرة لا تساعد على تنشئة الأطفال فحسب، بل هي تحمي حقوقهم. إنها توفر لهم الرعاية الصحية والتعليم الأساسيين. وهي تعلمهم ضرورة تجنب المفاسد الاجتماعية. إن أطفال اليوم هم مواطنو الغد. والأسرة، كما كانت دائما، أفضل مدرسة للنهوض بالثقافة المدنية. ولذلك يجب أن نبذل قصارى جهدنا لدعم الأسرة، ولهذا السبب يؤيد وفدي بكل قوة إعلان الدوحة ومشروع القرار المعروض الآن على الجمعية (A/59/L.29).

ونأمل أن تكون هذه الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة دافعا إضافيا لنا نحو تعزيز وتوطيد جهودنا المعنية بالأسرة في الأمم المتحدة وخارجها. ويجب أن نعتمد كل تدبير فعال وأن نتخذ كل خطوة ممكنة لحماية ومساندة ودعم وتعزيز الأسرة في أوقات السلم والحرب.

السيد مون سيونغ – هيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني كثيرا أن أتكلم باسم الوفد الكوري أثناء اجتماعنا اليوم للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة.

قبل عشر سنوات، احتشد المجتمع الدولي ليؤكد أهمية الأسرة للتنمية الاجتماعية والبشرية، وتعهد بأن يؤيد تعزيز سياسات الأسرة وأن يزيد الدعم للأسر. ومنذ ذلك الحين، أُحرز تقدم كبير في كل مجال من تلك المجالات،

ولكن ما زال هناك الكثير من العمل المطلوب إنجازه، كما يوضح تقرير الأمين العام (A/59/176).

ويسعدنا التنويه بأنه خلال العقد الماضي تم إحراز تقدم ملحوظ في تحسين الأحوال المعيشية وفي تعزيز الاستقرار الاجتماعي وأمن الأسرة. فلقد سنت بلدان عديدة قوانين جديدة أو عدلت قوانينها حتى توفر للأسرة مكاسب مباشرة، ووضعت الحكومات المركزية والمحلية سياسات أو أدخلت خدمات لمصلحة الأسرة.

ولم تكن جمهورية كوريا استثناء في هذا الشأن. فلقد نفذت حكومتي عدة تدابير لدعم الاكتفاء الذاتي للأسرة والتشجيع على تهيئة بيئة قوامها الرعاية داخل الأسرة. ونحن حاليا بصدد تنقيح تشريعاتنا المعنية بالأسرة بغية تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين والحقوق الفردية في البنية الأسرية. وعبر كل هذه العمليات، كنا نسترشد بالسنة الدولية للأسرة من خلال تعزيز الوعي الجماهيري بقضايا الأسرة داخل مجتمعنا.

ونشيد بجهود برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة في تنظيم طائفة من المبادرات للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة. ولقد عُقدت مؤتمرات وأحداث عديدة طوال هذا العام لزيادة الوعي بقضايا الأسرة وإعطاء الزخم لصناع السياسة العامة حتى يدرجوا القضايا الأسرية في السياسة الإنمائية الوطنية. وكانت هناك أنشطة أخرى ذات أهمية، مثل دراسة أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأسرة وإصدار مؤشرات الأسرة.

وكما ذكر تقرير الأمين العام، فإن التوجهات الاجتماعية الناشئة حديثا، مثل التغيرات في البنية الأسرية، والشيخوخة الديمغرافية، والهجرة، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تترك آثارا عميقة على الأسر في شتى أنحاء العالم. علاوة على ذلك، وفي بلد مثل جمهورية كوريا، التي شهدت عملية تحديث سريعة أعقبتها تغييرات اجتماعية رئيسية، كانت التحديات هائلة. فانخفاض معدلات الخصوبة والشيخوخة الديمغرافية، من بين أمور أخرى، سيكون لهما على الأرجح تأثير خطير على مجتمعنا في المستقبل، ونحن الآن نبحث عن سبل لمعالجة تلك القضايا. علاوة على ذلك، وكما يظهر نموذجنا بوضوح، لا يمكن فصل السياسة المعنية بالأسرة عن جوانب أخرى من السياسة الاجتماعية. وبناء عليه، هناك حاجة إلى سياسة موحدة للأسرة من أجل الاستكمال الفعال للسياسات القطاعية الحالية.

إن الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة تأتي في وقت هام من تاريخ الأمم المتحدة. ففي العام المقبل سنجتمع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد سلط الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة الضوء على الدور الأساسي الذي تؤديه الأسرة في العملية الإنمائية، وأكد الحاجة إلى زيادة إدراج قضايا الأسرة في الخطط والبرامج الإنمائية الوطنية. وتعتقد جمهورية كوريا أنه إذا كنا بالفعل ملتزمين بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن ندرك أن السياسة المعنية بالأسرة والسياسة الاجتماعية غالبا ما تكون سياسة واحدة ومتطابقة.

ختاما، أود أن أعرب عن أملنا في أن يتيح اجتماع اليوم فرصة للتأكيد مجددا على الالتزامات تجاه الأسرة التي تم التعهد بها قبل ١٠ سنوات، ولتحديد إجراءات إضافية في هذا المجال. وإذا استطعنا البناء على منجزاتنا والتركيز على الأرضية المشتركة التي نتشاطرها جميعا، فإنني واثق بأنه سيتم قريبا تحقيق الأهداف الباقية للسنة الدولية للأسرة.

السيد ماوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تعلق سويسرا أهمية كبيرة على القضايا المتصلة بالأسرة، ونرحب بالاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة. وتود سويسرا أن تؤكد – كما فعل الأمين العام في بيانه

الاستهلالي – أن الأسرة هي النواة الأساسية للمجتمع وأنها تتخذ أشكالا شتى في الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

وتغتنم سويسرا هذه الفرصة لتؤكد مجددا الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمري قمة كوبنهاغن وجنيف عام ٢٠٠٠، وفي مؤتمري قمة بكين وبكين + ٥، وفي مؤتمري قمة القاهرة والقاهرة + ٥، وفي الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، وفي إطار غيرها من المؤتمرات ومؤتمرات القمة. وتؤكد سويسرا أيضا أهمية التزامات حقوق الإنسان القانونية، خاصة الواردة في اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتعتبر سويسرا أن هذه الالتزامات تشكل الإطار السياسي والقانوني لكل الأعمال المتعلقة بالأسرة بمختلف أشكالها.

المعايير الدولية موجودة. والتحدي الفعلي يكمن في التنفيذ. لذلك يجب أن تنصب إجراءات المجتمع الدولي على تنفيذ التزاماته. وفي ذلك الصدد، توكد سويسرا أهمية مشاركة جميع أصحاب المصلحة في هذا المجال على الأصعدة المحلي والوطني والدولي.

وقد أوضحت الجمعية العامة في شتى قراراتها عن الأسرة أن الأنشطة الرئيسية التي تنظم احتفالا بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة يجب أن تتم أساسا على الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي. وقد قامت حكومة سويسرا، بالتعاون مع منظمة ”من أجل الأسرة“ التي هي مظلة تضم المنظمات غير الحكومية التي تمارس أنشطتها في ميدان سياسة الأسرة العامة في سويسرا، بتنظيم عدد من الأنشطة للاحتفال بالمناسبة.

وعلاوة على ذلك تلتزم سويسرا بصياغة تقرير كل خمس سنوات عن حالة الأسرة. والتقرير الأول، الذي يفحص هياكل السياسة الأسرية العامة على أصعدة الاتحاد والمحافظات والمجتمعات المحلية، تم استكماله وإعداده للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة مغليور (الكرسي الرسولي) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يعرب عن ابتهاجه للإدلاء ببيان في اختتام الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، وكذلك لأن هذا الاحتفال يحدث في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، التي تنظر الآن في أولويتين للعالم اليوم: الأمن والتنمية.

تركز مناقشاتنا وبرامجنا على مفهوم للأمن بالمعنى الواسع للمصطلح يشمل ما يدعى، بالتعبير الدارج في الأمم المتحدة، تهديدات مباشرة، مثل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وتهديدات ثانوية مثل البطالة والفقر ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الإيدز)، واستغلال الأطفال والنساء وقلة فرص الحصول على السكن وخدمات العناية الصحية والتعليم والأدوية، التي تؤثر كلها على المجتمع البشري بأسره في حياته اليومية.

وبما أن المؤشرات المتوقعة للفقر وانعدام المساواة، التي تستمر في التدهور في بلدان كثيرة، ليست مشجعة، ينبغي أن لا يفاجأ المرء بأن تخفيض الفقر قد أصبح الآن أولوية عليا في جدول أعمال التنمية. وفي ذلك السياق، يعرب وفدي عن مساندته للأسرة، وهي الوحدة الأساسية للمجتمع بالطبيعة وكنتيجة للمساهمة الحيوية المطلوب منها أن تقدمها في ضمان الأمن والتنمية.

الأسرة، وبتعبير أدق، الاتحاد الطويل الأمد المستقر بين رجل وامرأة، تمثل على ما يبدو الطريقة الأكثر طبيعية والأكثر ملاءمة لكفالة الإنجاب، وتبعا لذلك، لتجديد الأجيال. إن النمو الاقتصادي يتطلب حدا أدنى من النمو

الديمغرافي، المتحقق عن طريق الحمل والولادة، الذي يكفل بدوره استبدال الأجيال السابقة. وفي ما يتعدى الاعتبارات الديمغرافية تلك، ينبغي لنا أن نذكر أنه في كنف مجتمع الأسرة الأولي الطبيعي يحصل الأفراد على عدد من الخصال والمعارف والمواقف الفكرية التي تمكنهم من أن يصبحوا في يوم من الأيام عناصر منتجة وبناءة من المجتمع. والمسألة ليست، ببساطة، مسألة جلب أطفال إلى العالم، وإنما في توفير التربية الصالحة لهم. وإن المفهوم الاقتصادي لرأس المال البشري مهم هنا بصفة خاصة. فالأسرة هنا، بوصفها المكان الأول الذي يتكون فيه رأس المال البشري، تصبح عنصرا لا غنى عنه للتنمية. لذلك من المهم توفير كل الأدوات الضرورية لكفالة الاعتراف العادل بحقيقة أن الأسرة ليست ببساطة مركز الاستهلاك فحسب، بل أيضا المكان الذي تتكون فيه الثروة الحقيقية. وتلك الحقيقة ليست مدركة بشكل كامل اليوم.

غير أنه لن يمكن الاضطلاع بأي عمل لصالح الأسر من دون القيام أولا باستجماع الإرادة السياسية الحقيقية لتعزيز نموذج محدد. وعلى وجه التحديد، يشير التعبير ''الوحدة الأساسية في المجتمع'' إلى المفهوم الدقيق للنظام الاجتماعي القائم على تجمعات مستقرة من الناس. وذلك المفهوم يجب إدراكه والاعتراف به على جميع الأصعدة المؤسسية.

لذلك ينبغي للسياسة الأسرية أن توفر إطار العمل العام لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تحديات عصرنا الاقتصادية والاجتماعية. إن الاعتراف بالحاجة إلى النهوض بالأسرة، المتصور كسياسة وقائية، يجب أن لا يعني تدخل الدولة في الأسرة. ولا داعي إلى اختراع حقوق اجتماعية جديدة. وبدلا من ذلك، يجب خلق الظروف اللازمة للعدالة.

إضافة إلى ذلك، يجب تمييز السياسة الأسرية بوضوح عن السياسة الاجتماعية. بل إن السياسة الاجتماعية توحي بتقديم المساعدة الهادفة إلى التخفيف من جسامة الحالة: أولا بتقليل آثارها السلبية ثم كفالة الخروج من حالة متفق على كونها سيئة. أما السياسة الأسرية، فإنها ينبغي أن تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. والهدف لا يجوز أبدا أن يكون إلغاء الأسرة.

أخيرا، السياسة الأسرية يجب أن تكون سياسة كاملة متكاملة. أولا، أن تكون لها مقاصدها: الترويج لنموذج – على الأقل بالحيلولة دون معاقبة أولئك الذين يتمنون أن يكون لهم أطفال. وأن تكون لها وسائلها: التعويض المنصف عن المصاريف المتكبدة فيما يتعلق بالتعليم، والاعتراف الأصيل بقيم العمل المنزلي. أخيرا، أن تكون لها أهدافها: إجراءات دائمة قائمة على أساس معايير العدالة والفعالية، لأن الأسرة هي بمثابة استثمار في الغد. ولن نتمكن من تنفيذ السياسة الأسرية بفعالية إلا بإدراك حقيقي لأهمية شتى العناصر تلك.

ويلاحظ وفدي مع الارتياح الأعمال التي اضطلع بها مختلف البلدان فيما يتصل بهذه الذكرى السنوية، وعلى وجه خاص بنن وقطر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/59/L.29 بصيغته المعدلة شفويا. وفي ذلك الصدد أود أن أدعو ممثل قطر إلى الإدلاء بكلمته.

السيد السليطي (قطر): قدمت مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروع القرار المعنون ''الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة''، بغية اعتماده في هذه الجلسة الاحتفالية الخاصة للجمعية العامة، كيما يبين إرادة الدول

الأعضاء المعقودة على الالتزام الدولي المتعلق بالأسرة والإعراب عن الأهمية التي نوليها لحماية الأسرة ودعمها.

وقد قامت الجمعية العامة في قراراتها ٥٦/١١٣ و ٥٧/١٦٧ و ٥٨/١٥ بدعوة الدول الأعضاء إلى تنظيم أنشطة للإعداد للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها، والى بذل الجهود من أجل تحقيق أهداف الذكرى العاشرة. وأعربت عن ترحيبها بقرار الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني باستضافة مؤتمرات ومناسبات في معرض الاحتفال بالذكرى العاشرة. كما دعت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها إلى دعم المناسبات الإقليمية في عام ٢٠٠٤.

وقد تكللت الذكرى العاشرة بالنجاح. واليوم نرى حتى قبل انتهاء العام أن استجابة المجتمع الدولي كانت قوية، وأنها ستؤدي إلى إجراءات مثمرة لحماية الأسرة ودعمها. ولهذا فإنه من الملائم أن ننوه بهذا النجاح وأن نرحب به.

والتزمت مجموعة الـ ٧٧ والصين، بوصفها المقدم الرئيسي لمشروع القرار، بصياغة نص يمكن اعتماده بتوافق الآراء. ولهذا، يأتي النص انعكاسا لهدف القرار وهو الترحيب بالاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة والاعتراف بالإنجازات الطيبة لهذه الذكرى السنوية العاشرة. وكنا مصممين على صياغة قرار مقتضب يشمل عناصر تحظى بموافقة الجميع وتلائم قرارا يُتخذ في جلسة تذكارية استثنائية للجمعية العامة. وبعد مشاورات مستفيضة، كان المقدم الرئيسي لمشروع القرار مستعدا لأن يأخذ في الاعتبار شواغل الوفود الأخرى وأي اقتراحات بناءة طالما أنها لا تجرد النص من عناصره الهامة. وقمنا، بروح من التوفيق والمرونة، بإدخال تنقيحات على نصنا الأصلي لإزالة ما اعتبرته بعض الوفود صياغة غير مقبولة.

والتعديلات التي تم إدخالها بعد المشاورات التي عقدت صباح اليوم هي على النحو التالي: في ديباجة مشروع القرار، تم حذف الفقرات ٣ و ٤ و ٥. وفي منطوق مشروع القرار، تم إدماج الفقرتين ٤ و ٥ معا ليصبح النص كما يلي:

(تكلم بالانكليزية)

”ترحب باستضافة حكومة بنن للمؤتمر الإقليمي المعني بالأسرة في إفريقيا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وترحب أيضا باستضافة دولة قطر لمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وتحيط علما بنتائجهما“؛

(تكلم بالعربية)

تلك هي التنقيحات التي تم إدخالها على مشروع القرار. ونحث جميع الوفود على إبداء التزامها بحماية الأسرة ودعمها بتأييد مشروع القرار هذا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في تعليل التصويت قبل البت في مشروع القرار، أود أن اذكر الوفد بان تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد هوف (هولندا) (تكلم بالانكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على تأييده الكامل لتنفيذ إعلانات مؤتمر قمة كوبنهاغن وبرامج عمله، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر بيجين، فضلا عن نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. ونبقى مقتنعين بان الأهداف التي حددت في سياق تلك المنتديات الدولية توفر إطارا لحماية الأسر بوصفها

عنصرا رئيسيا في تشكيل نماذج أقوى وأكثر تماسكا للتنمية في جميع أرجاء العام.

إن الاتحاد الأوروبي يلتزم التزاما عميقا بالمسائل المتصلة بالأسرة. وفي عام ١٩٨٩، أصدرت المفوضية الأوروبية بيانها الأول بشأن سياسات الأسرة. وأعقب ذلك اتخاذ إجراءات هامة مثل كتيب التعليمات الذي صدر عام ١٩٩٦ بشأن الإجازة الوالدية. وبعض المجالات الرئيسية التي تستدعي الاهتمام هي التوفيق بين الحياة الأسرية والعملية، وتحسين الظروف المعيشية للأسر الضعيفة. وحدد أول تقرير مشترك ثمانية تحديات أساسية، من المحافظة على تضامن الأسرة إلى حماية حقوق الأطفال بإيجاد أشكال جديدة لدعم الأسرة بوصفها وسيلة لمنع الفقر والاستبعاد الاجتماعي، ولتعزيز المساواة بين الرجال والنساء.

والأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي لدور الأسر تتجسد في المؤتمر المعني بالأسر والتغيير والسياسة الاجتماعية في أوروبا، الذي نظمته الرئاسة الايرلندية للاتحاد الأوروبي، وعقد في أيار/مايو ٢٠٠٤. وسيعقد مؤتمر الوزراء الأوربيين لشؤون الأسرة في كانون الأول/ديسمبر في برلين، بدعوة من الحكومة الألمانية.

وقد تغير مفهوم تكوين الأسر خلال مرور الوقت، مما يوضح حقيقة أن الأسرة تشكل كيانا حيا وديناميكيا. فعلى سبيل المثال، توجد في إطار الاتحاد الأوروبي زيادة كبيرة في عدد الأسر المعيشية الأحادية الفرد. وفي الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على التزامه بتلك المثل العليا، ويؤكد مجددا على دعمه لاتباع سياسات متجانسة تنفذ على الصعيدين المحلي والدولي، وتعزيز حالة الأسر في جميع أرجاء العالم، واحتضان الشمول الاجتماعي بوصفه وسيلة للقضاء على الفقر والتمييز.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالمناقشات التي تجرى في الأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بالأسر. وينبغي أن نأخذ في الحسبان بشكل كامل التزامات كوبنهاغن والقاهرة وبيجين ومدريد وغيرها من مؤتمرات القمة ذات الصلة التي عقدتها الأمم المتحدة. وبدلا من التركيز على الإيديولوجيات، ينبغي أن يركز النقاش على تنفيذ الالتزامات المتفق عليها ونتائجها على الأسر وأفرادها. كما ينبغي أن تفي السياسات الوطنية والدولية باحتياجات وحقوق جميع أفراد الأسر، وخاصة النساء والأطفال.

وبالتالي، فإن الاتحاد الأوروبي يشعر بالأسف لان احد مقدمي مشروع القرار بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، على النحو الوارد في الوثيقة A/59/L.29، لم يكن راغبا في تلبية شواغل الاتحاد الأوروبي والوفود الأخرى. ويؤيد الاتحاد الأوروبي مشروع القرار A/C.3/59/L.2، المعنون ”الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها“، الذي اعتمدته اللجنة الثالثة بتوافق الآراء. ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن النص انعكاس لتوافق الآراء الدولي القائم بشأن المسائل المتصلة بالسنة الدولية للأسرة.

وللأسف، فإن مقدمي مشروع القرار ادخلوا عناصر غير توافقية في مشروع القرار A/59/L.29، ونشعر بالأسف لأننا لم نتمكن بالتالي من تأييده. وسينأى الاتحاد الأوروبي بنفسه عن نص مشروع القرار المقرر اعتماده. ويحدونا الأمل والثقة بأن تعتمد المبادرات المقبلة بشأن السنة الدولية للأسرة أو بشأن مسائل الأسرة بشكل عام على توافق الآراء الدولي التقليدي. ويطلب الاتحاد الأوروبي أن يسجل هذا البيان بالكامل في المحضر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): سيحاط علما على النحو الواجب ببيان ممثل هولندا.

استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للتصويت.

قبل الشروع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن انه منذ عرض مشروع القرار A/59/L.29، انضم الاتحاد الروسي وأرمينيا وكازاخستان إلى قائمة مقدميه.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/59/L.29، بصيغته المنقحة شفويا.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/59/L.29، بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٥٩/١١١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في الكلام تعليلا للتصويت على القرار الذي اتُخذ من فوره، أود أن اذكر الوفود بان تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد نورنبرغ (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أوضح موقف النرويج بشأن القرار الذي اتُخذ من فوره.

وتشدد النرويج كثيرا على المسائل المتصلة بالأسر ودورها في المجتمع. ونعتبر أن الوثائق التالية تشكل الوثائق الرئيسية التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء حيال السياسات والإجراءات المتصلة بالأسرة في جميع أشكالها المتعددة وهي: الوثائق الناجمة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن، والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة؛ ووثائق المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عقد في بيجين، والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (بيجين +٥)؛ ووثائق المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة، والدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، ما زلنا ملتزمين على نحو ثابت بالصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، بوصفها أجزاء أساسية لإطار السياسات والإجراءات المتصلة بالأسر.

وفي ضوء تلك المجموعات من الالتزامات الدولية والقانونية الأساسية، فإن النرويج ترى أننا ينبغي اليوم أن نركز، أولا وقبل كل شيء، على دخول عصر تنفيذ الالتزامات التي قطعت بالفعل. وفي رأينا إن وضع إعلانات ووثائق جديدة في سياق مغاير لسياق الأمم المتحدة وبتركيز انتقائي على بعض الأشكال المتنوعة للأسرة القائمة، يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية في ذلك الصدد. ومراعاة لذلك، نشعر بأننا مضطرون اليوم إلى أن ننأى بأنفسنا عن توافق الآراء على القرار الذي اعتمد من فوره.

السيدة غرو (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): إن سويسرا، التي تعلق أهمية كبيرة على المسائل المتصلة بالأسرة، لم ترد أن تعارض اعتماد مشروع القرار A/59/L.29 بتوافق الآراء. ولكن، أسوة بالوفود الأخرى، فإن وفدي ينأى بنفسه عن توافق الآراء.

وكما ذكرنا صباح هذا اليوم، فإن سويسرا تكرر ما ورد في البيان الاستهلالي للأمين العام من حيث التركيز على أن الأسرة تشكل الوحدة الأساسية للمجتمع وأن الأسرة، اعتمادا على النظام الثقافي والاجتماعي والسياسي المعني، تتخذ أشكالا متنوعة. وتغتنم سويسرا أيضا فرصة الاحتفال اليوم لكي تؤكد من جديد على الالتزامات التي قطعت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، وفي المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وفي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل وفي سياق

مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة. وتلاحظ سويسرا كذلك أهمية الالتزامات القانونية التي قطعت في سياق الصكوك القانونية المتصلة بحقوق الإنسان، وخاصة اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتؤمن سويسرا بان تلك الالتزامات تشكل الأطر السياسية والقانونية لجميع الإجراءات المتصلة بالأسرة بجميع أشكالها.

ولا بد من ذكر أن المعايير الدولية ليست معدومة اليوم، وأن التحدي الحقيقي يكمن في تنفيذ هذه المعايير. وبالتالي، يجب أن يركز عمل المجتمع الدولي على تنفيذ تلك الالتزامات. ونهنئ حكومتي بنن وقطر على إسهامهما في احتفال اليوم بالذكرى السنوية. بيد أن سويسرا، إذ تحيط علما بنتائج هذين المؤتمرين، فإنها لا تؤيد مضمونها.

السيد آدست (كندا) (تكلم بالانكليزية): إن كندا تشارك الوفود الأخرى في النأي بنفسها عن توافق الآراء على مشروع القرار A/59/L.29. وتعلق كندا أهمية كبيرة على الأسرة وعلى المسائل المتصلة بالأسرة. وبالرغم من تأييدنا لهدف ذلك النص، إلا أننا نشعر بالقلق إزاء ما هو غير وارد فيه. وبصفة خاصة، نعتقد أن المهم الاعتراف بأنه توجد، في الأنظمة الثقافية والسياسية والاجتماعية المختلفة، أشكال متنوعة للأسرة. وجرى الاعتراف بذلك الواقع في العديد من المناسبات في الماضي، بما في ذلك المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عقد في بيجين، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، التي عقدت قبل عامين. ونشعر بالأسف لأن أحد مقدمي مشروع القرار لم يكن راغبا في تلبية شواغل كندا والوفود الأخرى في ذلك الصدد، وبالتالي فإننا نشارك الوفود الأخرى في النأي بأنفسنا عن توافق الآراء على النص.

السيد شوي (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): إن استراليا تؤيد تأييدا كاملا التعليقات التي أدلت بها وفود النرويج وسويسرا وكندا، ونود أن ننأى بأنفسنا عن توافق الآراء على هذا القرار.

السيدة هوكسدوتير (آيسلندا) (تكلمت بالانكليزية): يود وفدي أن يثني على الآراء التي أعرب عنها بالفعل ممثلا الاتحاد الأوروبي والنرويج وآخرون، وأن يعلن تأييده للبيانات التي أدلى بها المتكلمون السابقون نأيا عن توافق الآراء على مشروع القرار A/59/L.29.

السيد شورتي (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي يتكلم أيضا تعليلا للموقف ويؤيد ما قاله ممثل الاتحاد الأوروبي والمتكلمون السابقون الآخرون.

إن ليختنشتاين ملتزمة بتنفيذ الصكوك القائمة فيما يتعلق برفاه الأسر، وخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، ونتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة والدورات الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت خلال العقد الماضي. ويشعر وفدي بالأسف لأن بعض العناصر غير المتوافق عليها أُدرجت في مشروع القرار الذي اعتمد من فوره. ووجدنا أن عملية التفاوض معيبة وغير شاملة. وبالتالي فإن ليختنشتاين تنأى بنفسها عن توافق الآراء على القرار الذي اتخذ من فوره.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): دأبت نيوزيلندا على أن تكون مشاركا نشطا في مناقشات الأمم المتحدة بشأن الأسرة، دون استثناء، وقد انضممنا إلى توافق الآراء على القرارات المتعلقة بالأسرة في الماضي. ونؤمن بان الأسر تشكل اللبنات الأساسية لمجتمعاتنا المحلية ولمجتمعاتنا ولأممنا. ويجب أن ندعم الأسر، ويجب أن نلزم أنفسنا بالاعتراف بالأسرة بوصفها مصدرا للقوة والانتماء والتماسك.

إننا مستعدون، أكثر من معظم البلدان، لدعم أقوالنا بالأفعال. وخلال العام الماضي، أعلنت نيوزيلندا مبادرتين رئيسيتين لدعم الأسرة. وهاتان المبادرتان تمثلان معا أبرز أوجه التقدم في عقود دعما للأسرة وتعزيزا وحماية لحقوق الطفل في نيوزيلندا.

أولا، أنشأت نيوزيلندا لجنة للأسرة بغية التوعية بالأسرة في إطار الحكومة وفي المجتمع. ثانيا، أعلنت نيوزيلندا تقديم مساعدة مالية حكومية للأسر، معنونة ''العمل من اجل مجموعة الأسر''. وهي ستقدم دخلا أسبوعيا إضافيا للأسر المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي تعول أطفالا في جميع أنحاء البلد.

ولا يمكن إنكار التزام نيوزيلندا بالأسرة. ولذلك، نشعر بخيبة الأمل لان آراءنا خلال المفاوضات بشأن هذا القرار وقرارات أخرى مثله، وجهود البلدان التي أعربت عن شواغل مماثلة لشواغلنا، حرّفت بوصفها مناهضة للأسرة. وبالتالي اسمحوا لي أن استغرق وقتا لكي أوضح الصعوبات التي نواجهها مع عناصر هذا القرار.

تشعر نيوزيلندا بقلق متزايد لأن المناقشة بشأن الأسرة آخذة في أن تصبح وسيلة للتهجم على الاتفاقات القديمة التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء بشأن التسامح حيال تنوع الأسرة وبشأن حقوق النساء والأطفال. فعلى سبيل المثال، نحن نشعر بالقلق لأن إعلان الدوحة يحذف إشارة اتُفق عليها منذ وقت طويل مفادها أنه يوجد العديد من أشكال الأسرة، ولأن الإعلان لا يتضمن إشارة إلى حقوق النساء والأطفال. وكان ينبغي للإعلان أن يعترف بأن حقوق الأشخاص في إطار الأسر ينبغي حمايتها أيضا وبأن للأشخاص الحق في ترك بيئة الأسرة التي يتعرض فيها رفاههم للخطر.

ونظرا لأن إعلان الدوحة لا يتسق مع اتفاقات الأمم المتحدة التي تم التوصل إليها في القاهرة وبيجين وكوبنهاغن، فإننا نشعر بالقلق للتنويه به في هذا القرار. ومن غير المألوف خصوصا أن تأتي الجمعية على ذكر وثائق أعدتها مؤتمرات لم تُدعَ كل الحكومات إليها.

وهناك عدة أشكال للأسر. هذا هو الواقع ولا يمكننا تجاهله. إن أسرنا في نيوزيلندا آخذة في التنوع بشكل متزايد، مما يعكس تنوع ثقافات وظروف شعبنا، وقد أشار الأمين العام نفسه هذا الصباح في هذه الجمعية إلى التنوع المتزايد للأسر. ولهذا فإننا نأسف لكون هذا النص وإعلان الدوحة معا لا يشجعان إلا نموذجا واحدا من الأسر على حساب الأخرى. وبهذا فإنهما يتجاهلان توافقا في الآراء طال أمده بشأن هذه الأمور.

ولذلك فإن نيوزيلندا، شأنها شأن من تناولوا الكلمة من قبل، مضطرة إلى الانسحاب من توافق الآراء بشأن مشروع القرار هذا بالذات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت. لقد أعربت ثلاثة وفود عن رغبتها في الإدلاء ببيانات عامة بعد اتخاذ القرار.

السيد أديشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): تولي بنن أهمية كبرى للمسائل المتعلقة بالأسرة. ونود أن نشيد خصوصا بالجهود التي بذلها المجتمع الدولي خلال هذا العقد لدعم الأسرة.

كنا نود أن يحظى القرار الذي اتخذناه للتو بدعم أكبر للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة. ونرى بالتالي أنه مازال هناك بعض العمل الذي يتعين القيام به، ونأمل أن تتمكن كل الوفود من التوصل إلى توافق في الآراء أوسع من الذي حققناه.

في غضون ذلك، سيكون علينا أن ننفذ النص الموجود، الذي يوافق عليه المجتمع الدولي بأكمله. وقد تصرف مؤتمر كوتونو آخذا ذلك في الاعتبار، حيث من شأن صياغة خطة العمل واعتمادها هناك أن يحققا أكبر قدر من توافق الآراء.

ولهذا علينا أن نعتبر، في إطار المجتمع الدولي، المسألة الهامة المتمثلة في تنفيذ المكاسب التي حققناها خلال السنة الدولية للأسرة، وأشير هنا بالتحديد إلى خطة العمل المتعلقة بالأسرة في أفريقيا. ونأمل أن يكون بإمكاننا أن نعول على دعم المجتمع الدولي لتنفيذ خطة العمل تلك.

السيد كومبرباخ ميغوين (كوبا) (تكلم بالاسبانية): إن وفد كوبا، بالانضمام إلى دعم مشروع القرار الذي قدمته قطر باسم مجموعة الـ ٧٧، يود أن يرحب باتخاذ قرار أُعِد لاسترعاء الانتباه إلى أحداث نظمها رئيس مجموعتنا ووفد بنن لتعزيز رفاه الأسر بأشكالها كافة.

وهذه ليست هي المرة الأولى التي تأخذ فيها الجمعية العامة علما بالإنجازات الناجمة عن حدث وقع في مكان ما، سواء كان ذلك الحدث جزءا من الأمم المتحدة أم لا.

إن أيا من المقدمين الرئيسيين لا يزعم أنه أكبر داعم في العالم لمواضيع مساعدة الأسرة وحمايتها. هذا نص واحد أُعِد لاسترعاء الانتباه إلى نشاطات يتعين القيام بها ويمكن أن تشكل إطارا لتبادل أفضل لوجهات النظر بشأن هذا الموضوع الهام وتساهم في تحسين جو التعاون بين مختلف الثقافات، عوض أن تخلق مواجهة بينها.

السيد البدر (قطر) باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين: أود الإعراب عن تقديرنا للتأييد الكاسح الذي حظي به هذا القرار من عضوية هذه الهيئة. ولا شك أن اتخاذ هذا القرار دلالة على إرادة الدول الأعضاء المعقودة على إعادة التأكيد الالتزام الدولي المتعلق بالأسرة، وتعبير عن الأهمية التي نوليها لحماية الأسرة ودعمها، ويمكن اعتباره علامة على نجاح الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة. وهذه الجلسة الخاصة للجمعية العامة تمثل تتويجا لطائفة كبيرة من المناسبات والأنشطة والمبادرات التي تم الاضطلاع بها حول العالم.

وينبغي للجمعية العامة أن تواصل إيلاء المسائل المتصلة بالأسرة ما تستحقه من اهتمام. ويجب علينا أن نضمن التحقيق الكامل لأهداف الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة عن طريق عملية متابعة فعالة.

وفي ما يخص الإشارة إلى النتائج التي تمخض عنها مؤتمر بنن ومؤتمر الدوحة، فغني عن القول إن الجمعية العامة سبق وأن رحبت في قرارات مشابهة بجهود الدول التي استضافت مؤتمرات محلية، كما رحبت بما توصلت إليه تلك المؤتمرات من نتائج ملموسة. ونذكر مثلا على ذلك، أن رحبت الجمعية العامة في قرارها ١٩٠/٥٧ بالوثيقة التي اعتمدها المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الاستغلال التجاري للأطفال، الذي عقد في يوكوهاما، اليابان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

كذلك رحبت الجمعية العامة في قرارها ٧٩/٥٥ بالمؤتمر الدولي بشأن الأطفال المتأثرين بالحرب، الذي عقد في كندا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كما أخذت علما مع التقدير بنتائج هذا المؤتمر وغيره من المؤتمرات، مما يؤكد على أن إحالة نتائج مؤتمر الدوحة لا يشكل سابقة بالنسبة للجمعية العامة. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى جميع الدول التي أيدت وقدمت مشروع القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تختتم الجمعية العامة هذه الجلسة المخصصة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، وهذه المرحلة من نظرها في البند ٩٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.